الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

قسم اللّغة والأدب العربـــي

كلية الآداب واللّغـــات

ميدان اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصص لسانيات الخطاب

التفكير اللساني في كتاب

المنوال النحوي العربي–قراءة لسانية جديدة– لعزّ الدّين مجدوب

إعداد الطالبتين:

أمينة بومدين

أحلام مناد

إشراف الأستاذ:

د/ عامر يحياوي

اللّجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
مختار بن جلول	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عامر يحياوي	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا
صورية بوكلخة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 1445/1446هـ

2023/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

خير ما نبتدئ به هو التوجه بالحمد والشكر لربّنا الذي حبانا لنكون في طريق العلم والعمل، ونبتعد عن الكسل فما أبعد العلم عن أهل الكسل، فلكل مجتهد نصيب ولكل بداية نهاية ها نحن اليوم نجني حصيلة مسارنا الدراسي، حتى وإن ضاع العمر منّا فقد كان عمرا تعلُّميا تعليميا، اختلفت أطواره وكانت نـيّاتنا خالصة في سبيل البحث والعلم كما يقال: لا تطلبنّ العلم للمال والريا فإنّ ملاك الأمر في حسن مقصد.

نهدي العمل لأنفسنا التي أحبّت ما طلبت فكيف لنا أن ننفصل عمّا أحببنا.

نتقدم بالشكر لجميع أساتذتنا كل باسمه وجميل وسمه فلهم محبة خالصة منّا

شكرا لجميع ما قدّموه وما علّمونا إيّاه، رفع الله به مقامهم وسدّد خطاهم، فقد عشنا معهم ذكريات بحثية لا تفارقنا، كما نتوجّه بخالص الشكر للوالدين فهما مبتدأ وخبر، مبتدأ الدعم فيما بدأناه وما قدّموه من صنائع، والخبر خبر التخرج الذي نزفّه إليهم فهما غيابتان قامتا بتظليلنا في سائر الأيام حفظهم الله ورعاهم.

ونتوجه بالشكر لإخوتنا ومن لم نذكرهم فمكانهم في السرائر قبل الأسطر، فلا خيّب الله آمال الساعين وبلّغهم المقاصد.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف ألسن الخلق ودعوة للحق، فنطق بها أفضل الخلق عليه أفضل الصّلاة وأزكى التّسليم، وبعد:

سطعت اللّغة لتكون أُنسا للفرد وتكيفه في شتى المجالات وتيسر له تحقيق المطالب بين الفرد والجموع، فكانت الشغل الشاغل لاستكشاف أسرارها وكنهها، ولم ينقطع حبل المدارسة لها ليقتصر على زمن بعينه وراحت تلوح في أفق المعرفة التي تجاذبتها حتى استوت على سوقها علما ومنهجا، وقد أقام لها السّابقون ممن كان لهم الفضل في إرساء لَبِنات التأسيس لها ونخص الذِّكر بالعربية، فشُقَّت القواعد وأُحكمت الصياغة لها، هذا ما نلاقيه في النحو الذي أغناها وشيّد صرحها ليُكسبها رونقا متميزا، ذلك أنّ النحو من أجَلِّ علوم العربية وأعظمها من جانب مادته وغزارته.

ولا نبالغ إن قلنا أنّ التراث النحوي ارتقى مرتقاً عاليا في التّفكير النحوي، وممّا ألفيناه على تجريد المفاهيم واستنباط الأحكام والقدرة على التحليل والتعليل، بقي الأمر ساري المفعول إلى أن توافد علم جديد، هو اللسانيات التي تعتبر من أهم العلوم الإنسانية ذات مجال واسع، قد اكتسبت صيتا عظيما بفضل ما توصلت إليه من دّقّة علمية ومنهجية، بحيث انتقلت الدراسات اللّسانية إلى العالم العربي وأخذ اللسانيون فيها مناحي عدّة مختلفة، خاصة الدراسة اللّغوية والنّحوية من افتراض مؤدّاه أنّ نظرية النحو العربي كانت دائمة الحضور في اللسانيات، وقد دار النقاش حول طبيعة العلاقة الممكنة بين التراث النحوي واللسانيات، حيث نجد أنّ علمائنا المحدثين باطلاعهم على النظريات اللّسانية الغربية الحديثة، ظهرت عليهم أمارات التأثر بهذا الوافد الجديد، ممّا ساهم إلى الكشف عن منطلقات وتصورات تسعى لإعادة صياغة التراث النحوي في قالب جديد وذلك بالتشكيك في منطلقاته، رامين إلى ذلك أنّها لا تتماشى مع ما توصل إليه الدّرس اللّساني الحديث، فقضية إعادة قراءة النظرية النحوية العربية من أهم القضايا التي تعرّض لها اللغويون واللسانيون العرب المحدثون، فيما كتبوه وما قدّموه من أفكار وآراء جديدة استلهموها ممّا تلقوه من الدرس اللّساني الحديث.

ما وضعنا أمامه عزّ الدّين مجدوب في إثارة قضية جوهرية صاغها في كتابه المنوال النحوي، ونحن في عملنا نسايره من خلال ما قدّمه من جانب التقييم والتعامل بما أحدثه اللسانيون المحدثون، رغبة

منه في قراءة التراث النحوي، قام بعملية التصويب لهم بزاوية نظر ابستمولوجية كشف من خلالها المزالق وانعدام مرتكزات تصور العلم عامة واللغة خاصة.

لذلك حَريٌّ بنا أن نبيّن ونتساءل عن معالم التفكير اللساني عند عزّ الدين مجدوب، فكيف أسهم في اتباع المنهج العلمي الرّصين وتحقيق التناسق والمناسبة للمعايير العلمية الممتدة في الدرس اللغوي العربي، وبخاصة في الدرس النحوي؟.

ومن التساؤلات التي انبثقت من الإشكالية الرئيسة:

. ما الذي يجمع بين النظرية اللسانية والنحو؟ وكيف تمّ التفاعل بينهما من خلال ما قدمته النظرية اللسانية، ومناهج البحث فيها؟.

تتجلّى أهمية الموضوع الذي نحن بصدد معالجته، في تقويم دراسات اللسانيين، خاصة ممّا دعوا إليه لتطوير واستثمار ما أحدثته اللسانيات على النحو، فكان الإنتاج الذي عُرف عند دعاة التيسير لا يزال يشكل اختلاف واضح في مواقف الباحثين والدارسين تجاه النحو، الذي بقي صامدا أمام رياح التغيير، ضمن إطار مُحدَثات النّظرية اللّغوية والمناهج اللسانية، فكان تباينا في الأسس النظرية التي اعتمدوها الناجمة عن اختلاف قناعاتهم حول هذا الإرث النحوي، ونحن بدورنا كما سبق وأشرنا، رصدنا للمآخذ الموجهة للنحو العربي وحرصهم على التجديد.

ومن أسباب اختيارنا للموضوع:

- عنوان الكتاب الذي يشي بتكثيف مدلولات النسق المعرفي للنحو في ضوء ما اصطلح عليه المؤلف بالمنوال.
- الرغبة في الدراسة النحوية وتماشيا مع تخصصنا، كما يقال: "النحو زين الفتى يكرمه حيث أتى" لذلك الكرم الحقيقي هو إعادة الاعتبار لمنزلة النحو العربي، فهو لا يفتقر لأدوات التحليل، فكل حقبة فيها من المناهج ما يخدمها، وما يسقط على الجزء لا ينبغي تعميمه على الكل.

– الطرح الجديد الذي جاء به عز الدين مجدوب لم يسبق إليه أحد من قبل، فقد جسّد في كتابه منحى آخر للنظرية من خلال اعتماده على الغلوسيماتيكية لهيلمسليف، مبينا من خلالها الطريقة الصائبة لأيّ منطلق علمي.

إنّ من المساعي والأهداف التي نصبوا إليها من وراء هذا البحث، هو الإقرار بأهمية هذا المنجز والعمل الجبّار الذي قام به عزّ الدين مجدوب، محكوما بتميُّزه على مستوى التأسيس المعرفي، ومدى وعيه بالقوانين والمبادئ النظرية للعلم، وفك شِفرة صراع الدارسين الحداثيين لما هو قديم وصنّف الباحثين بين من كانت منطلقاتهم تراثية خالصة كإبراهيم مصطفى في إحياء النحو، كما بيّن من قام بالجمع بين التراث والفكر اللغوي أمثال عبد الرحمن أيوب وتمّام حسان.

كما نودّ بيان أن المتأمل لكتاب المنوال النحوي العربي بالأخص في مقدمته يجد فيه اعتماد عزّ الدين مجدوب للسانيات لا من باب نقد النحو، وإنّما إعادة الواجهة وإعادة صياغة المفاهيم الوصفية ومناظراتها للسانيات، فهي بمثابة مفاتيح جيّدة لقراءة التراث النحوي العربي لكن دعواه كانت لإبقاء التكامل المعرفي بين النحاة واللسانيين.

جدير بالذكر أن نبيِّن الدراسات التي تقاطعت مع بحثنا على الرغم من تعددها، إلا أنّنا لا نجدها تتعرض له بشمولية، فالبعض تطرق إليها من خلال مواطن جزئية وليس سائر أقسام الكتاب، نذكر منها:

– أطروحة دكتوراه لابن شماني مُحَمَّد، الموسومة بالنظرية الغلوسيماتيكية وتجلياتها في الدرس اللساني العربي، جامعة جيلالي ليابس . بسيدي بلعباس، 2015، التي وجدنا نظرة موسعة عن الكتاب، كما بيّن بعض مفاهيم الغلوسيماتيك وما يخص النظرية.

– تجديد المنوال اللساني لفدوى العذاري التي هي عبارة عن بحوث محكمة مهداة للدكتور عز الدين مجدوب من ندوة عُقدت يوم11-12 مارس2020 ، جامعة سوسة بتونس، أخذنا منها مقالة المنوال النحوي العربي، أو البيان ضد التجريبية الكتابة اللغوية العربية الحديثة لمصطفى غلفان، التي تحدث فيها عن تأسيس النظرية وعن التجريبية آفة الدرس اللغوي.

– مقالة سليمان بوراس، بعنوان ماذا قدم تمام حسان للفكر اللغوي العربي؟ قراءة في بعض نظراته اللسانية، مجلة القارئ والدراسة الأدبية، جامعة مُحَمَّد بوضياف، جوان2020، العدد الرابع، بحيث خدمتنا في قضية حركات الإعراب ووظيفتها.

وكأيّ عمل بحثي لا يخلو من صعوبات طيلة فترة إنجازه، من بين ما أعاق طريقنا هو استعمال صاحب الكتاب لمفاهيم جديدة علمية، خاصة المفاهيم الهيلمسلافية، أضف إلى ذلك ازدواجية الدراسة بين أصالة النحو العربي وحداثة اللسانيات، الذي يقتضي تتبع منهجي، كذلك تخوفنا من الوقوع في عدم إنصاف جانب علمي على آخر، كَوْن دراستنا نقدية.

وفي حديثنا عن مصادر ومراجع البحث التي خدمتنا، فقد كان هناك تنوعا في استعانتنا بها بين مقالات وكتب تراثية وحديثة وأطروحات دكتوراه.

أول مصدر هو مدونتنا لعز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة.

كتاب إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، إبراهيم أنيس: أسرار اللغة، كتاب السهيلي: من نتائج الفكر، فدوى العذاري: تجديد المنوال اللساني، كتاب هيلمسليف المترجم: مداخل لنظرية اللغة.

اقتضى منا البحث الاعتماد على مجموعة من المناهج التي يعضد بعضها بعضا لبناء مقاربة علمية تمكّننا من قراءة فكر المجذوب في كتابه " المنوال النحوي العربي"؛ أبرزها المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي، فالاستقراء تتبعنا من خلاله المحطات الابستمولوجية في التراث النحوي والنتاج اللساني المعرفي للمحدثين، وفحص بعض العينات فيما يتعلق بأقسام الكلم ومحاولة أجرأتها واستبدالها من طرف الحداثيين.

أمّا المنهج التاريخي درسنا فيه تغيرات كل فترة زمنية وظواهرها، كما مكّننا من رصد المراحل التطورية للنحو العربي من الإرهاصات إلى النضج.

إنّ المنهجية التي تمّ السير عليها في البحث، تجسدت في إعطاءه هيكلا قُسِّم إلى مقدمة يليها مدخل مفاهيمي، وفصلين وخاتمة لخصت أهم النتائج المتوصل إليها.

إنّ حديثنا في الفصلين كان فيهما من التنظير والتطبيق، بحيث لم يفصل جانب على آخر هذا ما اقتضاه البحث، حيث ذكرنا في الفصل الأول هيكل وبناء النحو العربي عند التراثيين، بيَّنا كيف نشأ النحو عنهم بدءا من المدارس، اقتصرنا على مدرستي البصرة والكوفة، محددين مفاهيم الكلم والجملة ومسألة من فصل فيهما لننتقل إلى كيفية بناء القواعد النحوية.

كذلك بينّا مفهوم المنوال وحددنا العلاقة بين الفرضيات والمنوالات وشروط الصياغة، لننتقل إلى ذكر أسباب اعتماد فرضيات هيلمسليف، وتحدثنا عن تقييم اللسانيين الحداثيين في باب الجملة، التي في نظرهم لم تحظ بالعناية والاهتمام عند النحاة القدامى.

أمّا الفصل الثاني، ذكرنا فيه مفهوم النظرية وما تمتاز به، ملقين الضوء للكشف عن اعتراض المحدثين للقسمة الثلاثية التي خلّفها القدامى ودعواهم للاستبدال، كذلك تمّ ذكر نظرتهم للعلامات الإعرابية، والوظائف النحوية لنختم الحديث بالوحدات الدنيا الدالة، ومعرفة دورها في الكلمة وإمكانية الاستبدال الذي غاب عن المحدثين.

وفي الختام نحمد الله الذي هدانا لإتمامه وما كنّا لنهتدي لولاه، كما نتوجه بخالص شكرنا إلى الأستاذ المشرف عامر يحياوي حفظه الله ورعاه، ولا ننسى شكر اللجنة الموقرة التي ستقرأ عملنا فهم خيرة الأساتذة قلبا وقالبا، ونسأل الله أن يكون لنا فيه من الأجر لا الوِزر.

تيارت: 3 جوان 2024م

أمينة بومدين– أحلام مناد

المدخل: الإطار الابستمولوجي للدراسة.

أولا: التراث النحوي.

1- مفهوم التراث.

2- مفهوم النحو.

3- واضع النحو.

ثانيا: الدرس اللساني.

1-مفهوم اللسان.

2-اللّسانيات وخصائصها.

3-علاقة النحو باللسانيات.

توطئة:

إنّ الأساس الأول الذي نحكم به على ثقافة الأمم وتطورها هو لغتها، فاللّغة لها العديد من المميزات، إذ حدها القدماء على أنّها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1] ؛ بمعنى لها وظائف تواصلية وإفهامية وإقناعية وغيرها من الوظائف، فحالها كحال أي كائن ينمو ويتطور، وهذا الحديث يخص اللّغات بصفة عامة، بمعنى هناك العديد من اللّغات القديمة اندثرت كالآرامية والنبطية والسامية وأخرى كُتب لها البقاء، ولعل أبرز تجلّيات هذا البقاء حفظ القرآن الكريم للّغة العربية، كونه بلسان عربيّ مبين، ووسمها في الذّكر الحكيم بقوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ(2) ﴾ [سورة يوسف:الآية02.]

اللّغة العربية كنز وَجَبَ الاعتزاز به والحفاظ عليه بالاستعمال، وهو ما نلمسه في التراث النحوي.

أولا: التراث النحوي:

1/ مفهوم التراث:

أ/ **لغة:** جاء عند ابن منظور في لسان العرب تعريف لابن أعرابي: "الورث والوارث والآراث والتراث واحد، ورث أباه ورث الشيء من أبيه يرِثه بكسر الراء"[2]، وقد وردت كلمة التراث في القرآن الكريم مرة واحدة في سياق قوله تعالى:﴿ كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ (17) وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ (18) وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا(19) ﴾[سورة الفجر:الآية17-19]، وفي تفسير الزمخشري عبارة "تأكلون التراث أكلا لما" ، كانوا يجمعون في أكلهم بين نصيبهم من الميزان ونصيب غيرهم في التراث، هنا المال الذي تركه المماليك ورائهم، ويتضح من خلال ما سبق أن معنى التراث في اللغة هو الباقي والنصيب.

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ص33.

[3] ينظر: أبو الفضل مُحَمَّد جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، (مادة ورث)، ج3، 907.

ب/اصطلاحا: في تعاملنا مع تنوع التعريفات لكلمة التراث، نجد مجالها متشعّب وموسّع إلى حدّ كبير ويستهدف معانٍ متداخلة، عرّفه صاحب مشروع التراث والتجديد: "تراث الأمة هو أثمن ما بحوزتها، لأنه بمثابة الروح والجسد ومصدر قوتها الرئيسة ومعبرها إلى المعاصرة عبر الأصالة."[1] بمعنى هو كل ما خلّفه القدماء من علم وأدب وغيرها، ومن التراث العربي التراث النحوي الذي يعدّ نسقا معرفيا طغى على النّتاج اللساني للعقل العربي.

2/ مفهوم النحو:

أ/ لغة: تناولت المعاجم مادة النحو كالآتي: "النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد، ونحوتُ نحوه لذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به"[2] ، وفي لسان العرب: "ثبت أنّ أهل اليونان فيما يذكر المترجمون والعارفون بلسانهم ولغاتهم أنّهم يَسِمُون علم اللغة والألفاظ بالعناية والبحث عنه نحوا، ويقولون كان فلان من النحويين... والنحو إعراب الكلام العربي... وهو: القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما والجمع أنحاء، ومثل نحا الشيء نحاه إذ حرفه ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب."[3]

فالناظر إلى هذين التعريفين يرى أنّ النحو يتضمن معاني عدة وهي القصد والغرض والطريق... لذلك النحو في العربية يتعلق بتراكيب الكلام، وقد أورد الجرجاني في التعريفات: "النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء و غيرهما، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وفي علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[4]؛ بمعنى النحو هو ما يكون من علائق ووظائف متعلقة بالتركيب، وبه نعرف جيّد الكلام من رديئه، أمّا

[1] ينظر: عمّار بوزيره، قراءة لجورج طرابيشي لموقف حسن حنفي، مجلة تدفقات فلسفية، دورية دولية أكاديمية محكمة، الجزائر، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2020/09/30، ص156-157.

[2] ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ،1979، ج:5،(مادة نحو)، ص403.

[3] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج15، (مادة نحا)، ص309-311.

[4] الشريف الجرجاني ،التعريفات، تح: مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ج2، ص202.

ابن جني فيضع تعريفا للنحو بأنّه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب ،وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد بها إليها"[1] .

ولنا في ذلك آراء ووجهات نظر تتباين للنحو حسب الناظر إليها، فمثلا إبراهيم مصطفى كانت له زاوية خاصة أثناء تعامله في إدراك مادة النحو ،هو يعيب عن النحاة القدامى لأنهم ضيقوا مجال النحو وحصروه في الإعراب وأواخر الكلم، وفي هذا الشأن قدم تعريفا له فقال: "هو قانون تأليف الكلام أو بيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتَّسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها."[2]

وما نستنتجه من قوله أنه بيَن الأوضاع التي تقتضيها الكلمة في الجملة وعلاقاتها مع سائر الجمل، وأضاف عنصر أساسي ألا وهو المعنى ذلك أن الكلمات في التركيب والإفراد لها معان خاصة وهو ما يجري على نظام خاص، بمعنى القوانين المحددة وما يستقر في نفوس المتلقين والمتكلمين.

الحديث موسع في التعامل مع الدرس النحوي وإرهاصات هذا العلم، لذلك النحو مرَّ بعديد من المراحل منذ نشأته إلى اكتماله، ولم يكن هذا البناء سهلا بل ينبغي للنحوي أن يكون عالما بنظام لغته فاقها لأساليبها ،واصفا لنا مدى التغيرات على مستوى بنية الكلمة والجملة لكي تكتمل معالم النحو، لابد من المرور على العديد من المحطّات حتى وصل إلى مرحلة النضج، ذلك أنّ الحاجة والبداية كانت لأسباب دينية كما هو معروف، جاء لفهم القرآن وصون اللسان من اللحن ،وفساد سليقة العرب بعد دخول أجناس أجنبية في الإسلام، وإقبالهم الكبير على العربية، لذلك لابد من وضع ضوابط تقي اللسان العربي مما شَابَهُ من الحمراء، ومن الروايات التي نقلت إلينا في وضع النحو على لسان أبي الطيب اللغوي: "واعلم أنّ أوّل ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم :

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص34.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014،ص17.

الإعراب، لأَنَّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبي ﷺ، فقد رُوِيَ أنَّ رجلا لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل، وقال أبو بكر لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن "[1]؛ ذلك أنّ انتشار اللحن كان داعيا لتعلم الإعراب وهو منبوذ في الكلام.

ويقول ياقوت الحموي(ت626هـ) :" ومرَّ عمر بن الخطاب ﷺ على قوم يُسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنَّا قوم متعلمين، فأعرض مغضبا وقال: والله لخطأكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم "[2]، وهكذا دواليك في انتشار جرثومة اللّحن التي عدت كسيل جارف اكتسح العربية، غير أنّ الروايات لم تقف على سبب واحد في وضع النحو ،في ذلك ترجيح بلا مرجح فالحق الذي لا ينبغي الحياد عنه، أنّ وضع هذا العلم كان لحوادث متضافرة وفي هذا الشأن يقول ابن خلدون(ت808هـ) في مقدمته "فلمَّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من مخالفات المتعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه.... وصارت كل الاصطلاحات خاصة بهم فقيَّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو."[3]

3/ واضع النحو:

لا نطيل الحديث إلّا بالوقوف على ما هو قريب، وهذا من باب الاختصار وتذليل مجال الوضع سنكتفي بكلام الأنباري، فذكر ما اختاره غيره "أولا مع روايتين في سبب وضع عليّ كرم الله وجهه وبعد ذلك يضع أبو الأسود الدؤلي ويرجح اختياره، اعلم أيّدك الله تعالى بالتوفيق وأرشدك إلى

[1] مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، 1995م، ص16.

[2] مُحَمَّد الطنطاوي، نفسه، ص16.

[3] نفسه، ص19.

سواء الطريق أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأخذه عنه أبو الأسود الدؤلي فيما رواه عندما دخل عليه ـ علي بن أبي طالب ـ فوجد في يده رقعة فقال ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّي تأمّلت كلام العرب فوجدته فسد بمخالطة الحمراء فأردت أن أضع شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثمّ ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسم وفعل وحرف ما أفاد معنى، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبئ به والحرف ما أفاد معنى، وقال أُنحُ هذا النحو..."[1]

ولذلك لأبي الأسود الدؤلي الفضل الوافر في اكتمال معالم النحو فقد ترعرع على كرٍّ من الزمن وهو بإضافة السابق إلى اللاحق واستدراك ما زيد فيه من التصنيف والتدوين شيئًا فشيئًا إلى أن نضج.

[1] مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 24 .- 25.

ثانيا: الدرس اللساني:

شهد البحث اللّساني تطورا كبيرا عند الغرب، قصد الكشف عن قوانين اللغة وآليات عملها معتمدين في ذلك على من سبقهم في العلوم اللغوية، فاللسانيات شقَّت مسارها في الدراسات اللغوية، لذلك هي ليست قاصرة على لغة بعينها، فالخطاب اللساني بآلياته ومناهجه صار يشكِّل سمة البحث العلمي المعاصر وهذا المسار الغربي كتبت له الريادة منذ أن أوقد دي سوسير هذا المشعل وتجلَّى في أعمال تلامذته من بعده أمثال**Charles Bally/ Albert Sechehay** فهي لم تكن في قطيعة عن الماضي، هذا العمل اللغوي مستجد وموجود يجعل الظاهرة اللغوية موضوعا له، تراث الأمم حافل بالدراسات والتحليلات للظاهرة حتى وإن اختلفت غاياتها وسياقاتها المعرفية.

***1*/مفهوم اللسان:**

ذكر ابن منظور في لسان العرب في (مادة لسن): "اللسان جارحة الكلام وقد يُكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ... ويقال رجل لسن أي بيِّن اللسان إذًا كان ذا بيان وفصاحة...واللسن جودة اللسان وسلاطته. "[1]، واللِّسن بالكسر عند الفيروز أبادي هو" الكلام واللغة ".[2]

وما يلاحظ من خلال التعريف اللغوي للسان عند كل من ابن منظور والفيروز أبادي أن اللسان عند كليهما الجارحة.

وعلى هذا فإنّ مادة اللسان تشكل مفهوما ثخنا في الدرس اللغوي، حيث معظم الدارسين كانوا يستخدمون مصطلح اللسان ويريدون به ذلك النظام التواصلي المشترك بين أفراد المجتمع في البيئة اللغوية الواحدة.

[1] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج13، ص 385 – 386..

[2] ينظر الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط6، 1997، ص208.

2/ اللسانيات:

تعود أصول اللسانيات Linguistique "إلى الأصل Lingua الكلمة اللاتينية التي تعني اللسان أو اللغة، وإنَّ أهم تعريف للسانيات هو أنَّها علم يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية، فموضوع الدراسة اللسانية هو اللغة البشرية في ذاتها ولأجل ذاتها بموضوعية للوصول إلى القوانين التي تحكم الظاهرة."[1] ؛ بمعنى مجال دراسة اللسانيات هو اللسان البشري دراسة علمية موضوعية.

- خصائص اللسانيات:

وهي ما أوردها جون ليونز أهم هذه الخصائص[2]:

- ✓ اللّسانيات تتصف بالاستقلال وهذا مظهر من مظاهر عِلميتها.
- ✓ اللّسانيات تهتم باللغة المنطوقة قبل المكتوبة على عكس علوم اللغة.
- ✓ اللّسانيات تسعى إلى بناء نظرية لسانية لها صفة العموم وعلى أساسها يمكن دراسة جميع اللغات الإنسانية ووصفها، ثم إنَّ اللسانيات تدرس اللغة في كليتها وعلى صعيد واحد ضمن تسلسل متدرج من الأصوات إلى الدلالة مرورا بالجانب الصرفي و النحوي.

واستخلاصا لما سبق، إنّ أهم ما جعل اللسانيات تحظى في القرن 19 بالعلمية هو إخضاع الظواهر اللغوية لمناهج البحث، "فقد شهدت اللسانيات ثلاث منطلقات كبرى، أولها اكتشاف اللغة السنسكريتية وظهور القواعد النحوية على يد ويليام جونز حين أعلن عن أهميتها وقال أن هذه اللغة مهما كان قدمها فهي بنية رائعة، أكمل من الإغريقية وأغنى من اللاتينية، فهاته اللغات تتفرع من أصل مشترك زال من الوجود، ولعل أشهر من طبَّق أسلوب المقارنة هو **شليجل** 1829 الدارس للحضارة الهندية و Rask الذي يعتبر رائدا من رواد القواعد المقارنة، كما يعدّ Bob مؤسس القواعد

[1] ينظر، أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 71، ج4، ص3.

[2] ينظر، جون ليونز ، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: محمَّد حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1985، ص41- 42.

المقارنة الذي بحث في هذا المجال لمدة نصف قرن بعد دراسته للغات الفارسية – العربية – العبرية – السنسكريتية."[1] ؛ بمعنى العلمية لدى هؤلاء الباحثين هو إقامتهم للمقارنة وفحص الألسنة فيما بينهم.

لقد حظيت الدّراسات اللّغوية بتوسع كبير ونضج حتى أضحت محط أنظار الدّارسين في مجالات أخرى ولا تزال آثار هذا التطور مبثوثة ومدعاة للبحث فيها وذلك لاتّصالها الوثيق بعلوم أخرى، والذي نقصده اللسانيات ما نراه على الصعيد العلمي ومدى إحداث التأثر والتأثير في مجال اللّسانيات النفسية والاجتماعية ونحوهما، ولا نقف على هذه الحدود التطورية وإنما للحديث عن مسار اللسانيات وكيف انساقت إلى الدرس العربي والحقيقة التي اتصفت بها هي عامل حداثة لا هدم، وما يتوافد إلينا يكون على مسار الاتزان لا التجاوز والإلغاء.

للسانيات منهجية وطرق مستجلبة إلى الدّرس العربي، فلم تبقى مجرد نقل وترجمة وإنَّما جنينا ثمارها من خلال دراسات العديد من علماء العربية وإسهاماتهم الواضحة أمثال تمام حسان وعبد السلام المسدي.... فاللّغة العربية باعتبارها لغة ضاربة بجذورها متأصّلة بعربيتها وهذا ما يدل على مدى ثرائها، وهذا الثراء يستدعي التعامل بعقلانية مع ما يعرض عليه من مقاصد ومناهج الدرس اللساني المستجلب وأن يدرس دراسة عقلانية تكييفية غير مخلة، خاصة في المجال النحوي وسيكون الحديث عن إدراك مدى التواشج بين هذين العلمين.

3/علاقة النحو باللسانيات:

من المعلوم لدينا أن اللسانيات لم تكن من المعارف السبَّاقة في اتخاذ اللّغة موضوعا لها فالنحو سبقها لذلك، وكلاهما يحظى بالخاصية العلمية لكنهما يختلفان في أسلوب تناولهما ومعالجتهما للغة، فاللسانيات تهدف إلى فهم كيفية عمل اللغة وتطورها وتفاعلها مع الثقافة والمجتمع، أما النحو فيهدف إلى فهم وتحليل القواعد اللغوية وتطبيقها في الكلام والكتابة فهو بذلك يركز على قواعد تكوين الجمل وتركيبها باعتماده على قوانين صارمة مضبوطة غير اللسانيات التي تدرس اللغة بشكل أوسع وتشمل

[1] ينظر: أحمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 1996، ص17.

العديد من الجوانب الأخرى كالصوتيات والدلالة والتواصل اللغوي باستخدام منهجيات متنوعة مثل المقارنة و التحليل الوصفي.

لكن حقيقة الأمر هذا الاختلاف الجوهري بين النحو و اللسانيات لا يُلغي علاقة التكامل والترابط بينهما وهذا ما نلمسه في مساهمة اللسانيات في تطوير والنهوض بقضايا النحو العربي، فعلى سبيل المثال ما تجلَّى في حقل المفاهيم والحقائق اللغوية في النحو العربي التي نلحظ تقاربها عند اللسانيين الغربيين لا سيما في علم النحو، فقد كان لظهور اللسانيات بالغ الأثر على دعوات تجديد النحو وتيسيره ونجد ذلك الأثر مبثوثا في منهج البحث في اللغة ولكن الاستفادة في منهج تنظير النحو العربي جاءت محدودة وبجهود فردية، وقد كانت مقصورة على جذب الباحثين للنظريات الحديثة للتراث وإعطائها طابع الأصالة ،وتثبيتا لما سبق ذكره نورد ما أوجزه حافظ إسماعيل علوي جراء حديثه لفضل اللسانيات على النحو[1]:

ـ فهم أعمق للغة ذاتها مما يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب اللغة.

ـ اللسانيات تساعد في الكشف عن حقيقة البنيات النحوية بشكل أعم وأوضح وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.

[1] ينظر: معالي هاشم علي، اللسانيات والنحو العربي قراءة في نظرية نحو الكلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية، 2018 ، جامعة بغداد، مج:1، ع:55،ص268.

الفصل الأول: المنوال النحوي من منظور عزّ الدّين مجدوب.

أولا: هيكل وبناء النّحو العربي عند التراثيين.

1-البناء النحوي.

2-أطوار بناء النحو.

3-أقسام الكلم عند القدماء.

4- بناء القواعد النحوية.

ثانيا: النحو العربي من البناء إلى المنولة.

1-تعريف المنوال.

2-نظرية هيلمسليف اللسانية.

3-الأسباب الداعية لاعتماد فرضيات هيلمسليف في تقييم المنوال النحوي.

4-المنوال النحوي من منظور اللسانيين الحداثيين.

أولا: هيكل وبناء النحو العربي عند التراثيين.

حظي النحو العربي بأهمية واسعة وبالغة لدى ساحة العلماء والدارسين، ذلك لقيمته الفكرية البارزة في العربية خاصة أنه سبيل لحمايتها من الفساد والانحلال، هذا هو السبب الرئيسي لوجود النحو العربي بالإضافة إلى وجود بواعث أخرى منها ما هو قومي عربي يرجع إلى الاعتزاز بعربيتهم حين امتزجت بالأعاجم، خشوا ضياعها وذوبانها في اللّغات الأعجمية، وفي ذلك عامل رقي العقل العربي في رصد الظواهر اللغوية، وتسجيل معالم النحو من قواعد وأنظمة لوضع وسنِّ هذه القوانين الكلامية، نحن الآن نبحث في نواحيه المختلفة بدءا من مفهومه إلى مدارسه وأصوله وصولا إلى قواعده واكتمال معالمه.

قد ساد في العرف اللغوي: النحو بمعنى القصد، أمَّا من الناحية الاصطلاحية تعدّدت التعريفات وتنوعت، حاولنا انتقاء بعض منها، "فهذا الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك يقول: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلفت منه."[1]؛ فمنطلق استخراج النحاة للقواعد يتم عن طريق سبيلي الاستقراء والسماع.

وفي عرف النحاة "علم أصول تعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء والغرض منه معرفة الإعراب."[2]

1/ البناء النحوي:

أ/البناء: جاء في القاموس فرنسي عربي لفظة "بنى بمعنى شيَّد établir /construireوبمعنى ركَّب structurer."[3] ؛ ومنه التركيب في النحو هو البناء و هيكله متشكل من وحدات لغوية بِدءا من الكلمة وصولا إلى الجملة.

[1] عبد الحميد حسين، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مكتبة الانجلو مصرية، ط2، 1952، ص64.

[2] جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الغني، شرح الأردبيلي للأنموذج في النحو، تح: حسني عبد الجليل يوسف، ص03.

[3] القاموس عربي–فرنسي، مكتب الدراسات والبحوث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط2، 2004، ص189.

من المعروف بأنّ النحو لم ينشأ ولم تبن قواعده إلا بمروره بمراحل وأطوار وهي أربعة، قد أجملها الطنطاوي في كتابه "وعلى ضوء هذا التاريخ قد عددنا أطواره الأربعة: طور الوضع والتكوين، طور النشوء والنمو، طور النضج والكمال، وطور الترجيح والتبسيط في التصنيف."[1]

2/ أطوار نشأة النحو:

في مرحلة الوضع والتكوين، كان للبصرة الفضل الأوفر في وضع النحو، فهي التي عنت باللّغة وتدوينها واختراع القواعد لها، وكانت السبّاقة لذلك من الكوفة التي خالفتها ونازعتها، فأبو الأسود الدؤلي(ت69هـ) هو واضع حجر الأساس في بناء النحو العربي بعد تلقيه إيعازا من طرف عليّ بن أبي طالب، ذلك بسبب شيوع ظاهرة اللّحن في قراءة القرآن الكريم، هنا كانت الانطلاقة الأولى في تأسيس النحو، عقبها بعد ذلك تنفيذ نقط المصحف الشريف نقط إعراب؛ التي تدل على مختلف الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ، ومنه "انفتحت آفاق التفكير في خصائص لغة القرآن الكريم وانكشفت أسرار العربية، ودخل من جاء بعد أبي الأسود المدخل الصحيح إلى معرفة علوم اللّغة العربية، بدءا من تمييز أدوات تحليلها ووسيلتها في الكشف عن مقاطعها وكلماتها وتراكيبها."[2]

ومن أهم من أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، واستمروا في تثمير ما لقّنهم إياه وأذاعوه بين الناس نذكر: "عنبسة بن معدان الفيل، نصر بن عاصم اللّيثي وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر، فهؤلاء اعتمدوا على فكرة السماع، ومن كان لهم الحظ الأوفر في استنباط القواعد عن طريق تتبعها للنصوص واستقرائها، نذكر: أبي إسحاق الحضرمي،(ت117هـ) بحيث اعتمد على القياس في تخريجه لمسائل عدّة."[3] وعلى هذا فإنّ أبي إسحاق الحضرمي أوّل القائلين بفكرة القياس، فقد قال فيه ابن سلام الجمحي: ...كان أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل."[4]

---

[1] ينظر: مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص36.

[2] مُحَمَّد صالح سلطان، النحو بين التأسيس واللسانيات، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، ع:64، ج1،ص129.

[3] ينظر: مُحَمَّد الطنطاوي، المرجع السابق، ص38-39.

[4] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرحه أبو فهر محمود شاكر، دار المدني، جدّة، ج1، ص14.

أمّا بخصوص طور النشأة والنمو، شهدت هذه المرحلة تعاونا وتشاركا بين البصرة والكوفة، فتكاثفت جهود العلماء البصريين بزعامة الخليل بن أحمد(ت170هـ)، والكوفيين بزعامة أبو جعفر الرؤاسي، "بحيث اشتدت المنافسة بين الفريقين وزاد نشاط علماء النحو في هذا الطور، وولُّوا اهتمامهم لدراسة أبنية الكلام بخلاف ما اهتم به الطور الأول بدراستهم لأواخر الكلم فقط، وانطلاقا من دراسة أبنية الكلام ظهرت المباحث الصرفية التي شغلت منصبا هاما، بحيث أنّ النحو والصرف يتقاربان في دراستهما للّغة، ولم ينقض هذا الطور إلّا بعدما قطع فيه النحو شوطا كبيرا، وذاع صيته وتزاحمت فيه المؤلفات."[1]

إنّ عمل البصرة في البداية كان مقتصرا على إثارة مسائل متفرقة، والنقاش حول آية أو حديث ومن ثم استخراج القاعدة، ولم يشهد التدوين إلا بعد فترة، وأسبق من نسب إليه التأليف "أبي إسحاق الحضرمي الذي نُسب له كتاب في الهمز لتليها خطوة جمع مسائل النحو المعروفة في الكتاب، وقد ذكروا أنّ عيسى بن عمر الثقفي فعل مثل ذلك بكتابين سمّا أحدهما الجامع والآخر الإكمال، ويروُون أنّ الخليل بن أحمد قال:[2]

ذهـــب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكــمـال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمـــــــر

إنّ المتأمل لعمل البصرة في بداياته، لم يشهد تأليفا وإنّما كان موضوعه لإثارة بعض المسائل ومناقشتها، لِيَلِيها استخلاص القاعدة.

"يرجع الفضل إلى الخليل بن أحمد صاحب العقل الجبّار الذي عكف على العلم يخترع فيه ويستنبط أصوله من فروعه على طريقة لم يُسبق إليها، فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبب علله

[1] ينظر: مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص41-49.

[2] ينظر: أبي القاسم عبد الرحمان السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: أحمد عادل عبد الموجود، دار الكتب، بيروت، ط1، 1992، ص09

وفتّق معانيه، ثمّ لم يرض أن يُؤَلَف فيه حرف، واكتفى بذلك ممّا أوحى إليه سيبويه من علمه ونتائج فكره، فحمل سيبويه على ذلك وألّف فيه الكتاب الضخم الذي راعى من قبله ومن بعده."[1]

بمعنى بداية جمع المادة كانت مع الخليل، لذلك حمل سيبويه المشعل ليؤلف الكتاب الذي أغنى من قبله ومن بعده، ذلك أنّ بغداد مركز النشاط العلمي توافد إليها العلماء "فقد شاء الله للبصرة أن تتفرد برعاية صرح النحو زهاء قرن من الزمن، قبل أن تشترك مع الكوفة."[2]

أمّا بخصوص مدرسة الكوفة، "فتأخرها عن البصرة كان له من الأسباب والمسوغات، وقد كان أبو جعفر الرؤاسي أول نحوي كوفي."[3] ؛ بمعنى مشاغل مدرسة الكوفة انحصرت في وضع الأصول والمقاييس وكانت منكبة على القراءات والروايات، "فكانت سبيلا لتكتب مذهبا فقهيا عُرف بمذهب أبي حنيفة، وذاع صيت ثلاث قراء بالعالم العربي وهم: عاصم وحمزة والكسائي."[4] ؛ الملاحَظ أنّ اشتغال مدرسة الكوفة بالشعر أظهر من البصرة.

لم يتوقف الأمر عند هذا، نجد اهتمامهم ينقاد نحو رواية الشعر وإقامة الدواوين، يقول أبو الطيّب اللّغوي: "الشعر بالكوفة أجمع من البصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله."[5]

أمّا بخصوص طور النضج والكمال "الذي كان في عهد أبو عثمان المازني(ت248هـ) البصري ويعقوب بن السكيت الكوفي، ممتدا إلى عهد المبرد البصري(ت285هـ) وثعلب الكوفي، فالطور السابق –النمو والنشأة– كان قد هيأ له الكمال والنضج بفضل اجتهاد رجاله، وهذا الجهد المبذول كان له أثر فعّال في إظهار علماء امتازوا عن سابقيهم بالنشاط لاستكمال ما تركوه بشرحهم لكلامهم واختصاره عند المقتَضى أو التفصيل فيه، وفي هذا الطور جاء الفصل بين النحو والصرف،

[1] ينظر: أبي القاسم عبد الرحمان السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص10.

[2] مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م، ص36.

[3] ينظر: شعبان عوض مُحَمَّد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة تونس، 1989، ص163-164.

[4] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص153.

[5] شعبان عوض مُحَمَّد العبيدي، المرجع السابق، ص164.

فنجد المازني أوّل من سلك هذا الطريق، ومن بعده ابتدأ طور الترجيح الذي كان أساسه هو المفاضلة بين الفريقين وحل الخلاف بينهما."[1]

هكذا كانت بداية النحو من خلال هاتين المدرستين، ناهيك عن وجود ثلاث مدارس أخرى، وبناءه يكون من خلال معرفة صرح القواعد، منطلقين من حدّ الكلام والجملة وصولا إلى صياغة القواعد والمنوالات.

أشرنا سابقا إلى نشأة النحو العربي وربطناه بمدرستي البصرة والكوفة باعتبارهما الحضن الأول له والمنشأ الأول له، فأصل النحو درس كلمات العربية، فمن هنا كان لابد علينا أن نفهم تركيبته التي هي من الضرورات المنهجية، وهو أن يجعل لكل مصطلح حدود فمن خلال هاته الخطوة يتسنى للقارئ والباحث بصفة عامة إدراك مجاله المعرفي واستعماله، هذا لا يكون عبثا واعتباطا وإنّما وفق ضوابط وهو ما سنتحدث عنه في وضع وحدات ومفردات النحو انطلاقا من الكلم وصولا إلى الجملة.

3/ أقسام الكلم عند القدماء:

أ/ مفهوم الكلمة:

على تعدد التعريفات لها اخترنا ما هو أقرب، فالجرجاني يعرفها على أنّها "اللّفظ المفرد وهي عند أهل الحق: ما يكنّى به عن كل واحدة من الماهيات والأعيان، بالكلمة المعنوية والغيبية والخارجية بالكلمات الوجودية والمجردات بالمفارقات."[2]؛ فالمقصود بالماهيات والأعيان ما يدل على الإشارة والنُصب أي الموجودات، وغيرها من المعاني.

أمّا بالنسبة لأقسام الكلام فسنخوض في أوّل ما وصلنا من دراسات، وهو ما قام به سيبويه حيث أنّه قرّر فجعل الكلم كما قال: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأمّا الفعل: فأمثلته أَحْدَثَ من لفظ أحداث، والأسماء بُنيت لما مضى ولما يكون

[1] ينظر: مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص46-49.

[2] ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص155.

ولما يقع وماهو كائن ولم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع...وأمّا بناء مالم يقع كقولك آمرا: اذهب، ومخبرا: يقتل، كذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضرب، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل نحو: ثم وسوف."[1]

وبناء على ما سبق، إنَّ التقسيمات التي سار عليها النحاة القدامى لا أحد يعترض عليها إلّا ما أحدثته قراءات المحدثين ودعوات التجديد.

في سياق آخر نذكر أقسام الكلام فيقال: " وهي اسم كرجل وإمَّا فعل كضرب وإمَّا حرف كقد، بمعنى أقسام الكلام منحصرة في هذه الثلاثة، فإذا هي لم تدل على أحد الأزمنة الثلاثة أعني الماضي والحال والاستقبال، فهي الاسم مثل رجل فإنه يدل بنفسه على ذات مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ،وإن دلَّت بنفسها على معنى مقترن به فهو الفعل مثل: ضرب في زمن الماضي وإن لم تدل بنفسها على معنى فهي الحرف كقد فهو لا يدل على معنى بنفسه بل يدل بواسطة غيره نحو: قد قام."[2]

وقد بقي التقسيم ساري العهد والمفعول، ولتأكيد صحة هذا القول نذكر ما جاء به أبو علي القالي في كتبه فقال في الايضاح العضدي: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم...كقولنا عبد الله مقبل، وأمَّا الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يُسند إليه شيء مثال ذلك: خرج عبد الله، والفعل ينقسم بانقسام الزمان ماض وحاضر ومستقبل..."[3]

أمَّا الزجاجي لا نرى اختلافه عن القدامى في التقسيمات فهو يقول: " الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، والفعل ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل: قام يقوم...والحرف ما دلّ

[1] ينظر: أبي علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، جامعة بغداد، ط2، 1982، ص03.
[2] ينظر: جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الغني، شرح الأردبيلي للأنموذج في النحو، ص 04.
[3] أبي علي النحوي، المرجع السابق، ص32 – 33.

على معنى في غيره، من وإلى وما أشبه ذلك، وعلى هذا التقسيمات التي انطلق منها النحاة جُعلت معجمية أكثر منها وظيفية، خاصة أن إفراد الكلمات قبل جعلها في نسق جملي لتعطي تلك الوظائف الكاملة، فقد أخذت تتوسع المدلولات الوظيفية ما أحدثه الزجاجي وأبو علي النحوي، ونلمح هذا المعنى في تركيب كلامي يسنح مجال استعماله."[1] ، وهو ما نراه عند عبد القاهر الجرجاني، الذي يرى أن النحو معانيه تعرف من خلال نظم الكلام حيث قال:"...ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، ذلك إنا لا نعلم شيئا يبغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب... وقال بعد ذلك: هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يُرجّح صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ألا وهو معنى من معاني النحو."[2]

نستخلص من هذا القول أن سبيل النحاة في تحديداتهم للنحو ارتكز على الصيغ الثلاث: الاسم والفعل والحرف، فهاته الصيغ تنحصر دلالتها بين المعجمية والوظيفية مفردة كانت أو مركبة في سياقات نظمية فهاته الأخيرة تسمى الجمل، فماذا نقصد بها وكيف تتجلى علاقتها مع الكلم؟

ب/ مفهوم الجملة:

يجدر الإشارة إلى أنَّ الجملة تعني الجماعة من الناس، هذا في مفهومها اللُّغوي كما ساد في المعاجم وقد وردت كلمة الجملة في القرآن الكريم في سورة الفرقان لقوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا(32) [سورة الفرقان: الآية32.]

-الجملة اصطلاحا:

[1] ينظر: أبي علي النحوي، المسائل العسكريات، ص33-34.

[2] ينظر: نفسه، ص34.

هناك من فرق بين الجملة والكلام وفيه من جعلهما في مرتبة واحدة، فسيبويه لم يستخدم مصطلح الجملة وإنّما الكلام حيث يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب."[1]

أمَّا ابن جني (ت392هـ) قال:" الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويين الجُمل نحو: زيد أخوك وقام مُحَمَّد وضرب سعيد... وصَهْ ومَهْ و رويد..."[2]، والمتأمل لهاته الأقوال التي عرضت جعل مرتبة الكلام والجملة في منزلة واحدة.

ومن جملة أقوال الذين فصلوا الكلام عن الجملة نذكر ما يلي: ابن الحاجب(ت664هـ)الذي يقول: "فكل كلام جملة ولا ينعكس."[3] ، و وافقه في ذلك ابن مالك (ت672هـ)، الفارق الرئيسي الذي يحسم الأمر في التفريق بين الكلام والجملة، هو الإسناد فإذا جاء الإسناد وحصلت الإفادة واستقل بنفسه سُمي جملة وما لم يكن فيه إسنادا عُدَّ كلاما.

وحسم الأمر ابن هشام (ت761هـ) عندما أوضح أنَّ "الكلام هو القول المفيد بالقصد...والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما."[4]؛ والمفهوم من هذا القول أن المركب الاسمي والفعلي يشكل جملة وليس نفس الحال بالنسبة للكلمة.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ج1، ص25.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[3] مُحَمَّد بن حسن الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن حاجب، تح: حسن بن مُحَمَّد الحفظي، جامعة الامام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1993، ج1، ص18.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك و مُحَمَّد علي عبد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985 ،ص490.

4/ بناء القواعد النحوية:

أ/ لغة:

تُعرَّف القاعدة في اللغة " بالأساس، وقاعدة كل شيء أساسه، ومن ذلك قواعد البيت أي أسسه وهي ما يقعد عليه الشيء أي يستقر ويثبت."[1]

ب/ اصطلاحا:

فالقاعدة النحوية عبارة عن قوانين وضوابط وأحكام تتحكم في ظاهرة ما وهي في عمومها مبنية على الاستقراء.

والجدير بالذكر في مقامنا هذا، أنّ النّحاة في تعاملهم مع المسائل وعرضها لم يكن عبثا أو صادرا عن آراء شخصية تجسدها ميولاتهم الفردية ونزعاتهم، وإنّما كانت ناتجة عن قواعد ضابطة ومحددة لطرحهم اللغوي النحوي، نتيجة لذلك يتضح بأن القواعد النحوية تعتبر ضابطا وموجها، وعليه إذا، قواعد النحو العربي قانون لغوي صادر عن القادرين على الاستقراء والاستنتاج للوصول للتقعيد.

وتماشيا مع ما تمَّ ذكره لابد أن نوضح كيف يكون وضع القواعد النحوية وماهي مادتها؟.

أ/ خطوات وضع القواعد النحوية:

بدأت أولى خطوات وضع القاعدة النحوية بجمع اللّغة، حيث اعتمد العلماء على السماع من عند العرب الخُلَّص بتحديدهم إطارا مكاني تقبل منه اللّغة، أمّا الخطوة الثانية فكانت لفحص وتمحيص المجموع اللغوي ومن هنا انطلقت مرحلة وضع القواعد النحوية "فمن المؤكد أن وضع القواعد النحوية قد بدأ متأخرا عن جمع اللغة، لأنه لا يمكن القيام به من دون مادة توضع تحت تصرف

[1] ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت،ط4، 1990، ج2،ص525.

النحوي وذلك لأن تقعيد القواعد ما هو إلا فحص لمادة لغوية تمَّ جمعها بالفعل ومحاولة تصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها."[1]

أمّا الخطوة الثالثة كانت "بعد استقراء النحاة العرب لما ورد لهم من نصوص اللغة أخذوا مما اطَّرد وشاع تداوله وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسسون عليه القاعدة ويستنبطون منه الصحيح المقبول."[2]

ب/ سمات القاعدة النحوية:[3]

أولها الموضوعية: فالنحاة بنوا قواعدهم على استقراء المسموع، وهي لغة أدبية فصيحة محددين نطاقات زمانية ومكانية بعينها.

ثانيها الشمول: عنصره حتمية القياس؛ بمعنى إجراء القواعد النحوية لغير المنقول.

ثالثها التماسك: الذي يقتضي عدم التناقض والتصنيف، كما يقول تمام حسان بأن النحو نظام محكم، وبنية جامعة لا يمكن نفي شيء منها ولا إضافة شيء لها، وعلى هذا يتصف بالتماسك، أمّا التصنيف فهو ظاهر في كل تقسيماته.

رابعها الاقتصاد: يعني الاستغناء بالكلام على الأصناف الكلية عن الكلام عن المفردات الجزئية.

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988، ص81.80.

[2] ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958، ص35.

[3] ينظر: سيّد عبد الخالق سيّد اسماعيل، القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين ـ أدلتها، شروطها ضوابطها، بين التنظير والتطبيق، مج:36، ع:1، يوليو، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، مصر، ص96-97، 13فيفري 2024.

ثانيا: النحو العربي من البناء إلى المنولة.

للوصول إلى معرفة حقيقية ومُقاربة للتراث النحوي، لابد من إدراك وتحديد صياغة إبستيمولوجية لهاته الأبحاث والمشاريع التي سار عليها الباحثون في سبيل فهم تراثهم النحوي، لتشبع بعضهم بالدراسات اللسانية الغربية، لكن ما هو منطلق الأبحاث للوصول إلى العلمية؟

إنَّ المدونة التي بين أيدينا، المنوال النحوي العربي لعزّ الدّين مجدوب تجيبنا عن هاته الإشكالات لإرثنا النحوي بهذا المنظور الحداثي، فالدراسة التي أجراها صاحب المنوال النحوي تهدف إلى استثمار وقراءة منجزات وأعمال المحدثين من خلال ما توصلوا إليه من دراسة تقييمية في بناء هيكل النحو العربي بمنظور حداثي لساني، و ما قام به عزّ الدّين مجدوب هو من الأبحاث القليلة التي كانت لها الحظوة في التصدي والإقبال لمعرفة المرجعيات العلمية والتصورية حول بناء هيكل الخطاب العربي الحديث، الذي رأينا كيف انصبت اهتماماته المعرفية وحصرها في تحديد علاقة التراث اللغوي القديم باللسانيات.

وقراءة في ضوء هذا المنجز وللتوصل إلى إقامة منوال نحوي لابد أن نحدد المفاهيم الأساسية انطلاقا من المنوال والفرضيات، وتبيان لطبيعة العلاقة القائمة بينهما فماهي شروط الصياغة والبناء؟.

1/ تعريف المنوال:

حسب ما أوردته المعاجم نجد أنها تتقاطع في تقديم مفهوم المنوال ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة:" المنوال نسق، أسلوب، طريق ووجه، كقولنا افعل على هذا المنوال أو على نفس النسق والأسلوب."[1] وفي معجم الوسيط ورد كذلك" بأنه نسق وأسلوب."[2]

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مج2، ص2308.

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص964.

ومن خلال هاته التعريفات نجد أنها تهدي إلى دلالة ومعنى واحد، أمَّا عزّ الدّين مجدوب قدم تعريفا للمنوال بأنه "جملة من القواعد الصرفية والإعرابية يقصد بها إلى ضبط الوحدات الدّالة في لسان ما وقواعد توليدها وقوانين اشتغالها."[1]

وقد عقد صاحب الكتاب باباً موسوما بالفرضيات و المنوالات من وجهة نظر غربية وجذور التمييز بينهما تعود إلى "بعض أقطاب اللسانيات أمثال Grimm الذي يعتبر أوّل من صاغ منوالا اجرائيا ويعرف بقوانين المطابقات الصوتية"[2]، وتابعه في هذا المسار لويس هيلمسليف من خلال عرضه لثنائيتي الفرضيات والمنوالات ضمن نظرية الغلوسيماتيك التي نقدم مفهومها وما يصبو إليه صاحبها من طموح لتوسيع مجال النظرية والبحث.

2/ نظرية هيلمسليف اللسانية:

مفهوم الغلوسيماتيك:

الغلوسيماتيك "مصطلح ابتكره لويس هيلمسليف أُخذ من كلمة يونانيةglossa معناها اللّسان، حيث يرى أنّ كل الأعمال التي سبقته لم ترق إلى بناء نظرية علمية للغة."[3] ونلاحظ على صاحب النظرية في تعامله مع الأبحاث اللغوية لم يقتصر على نقد ماهو فلسفي ولغوي بل شمل أبحاث بلومفيد ودي سوسير وما جاء في النحو المقارن.

إنّ انتقاء لويس هيلمسليف لهذا المصطلح لم يكن اعتباطيا، وإنّما يؤكد على أصالة نظريته ويصنع لها مركزية واستقلالية عن باقي المدارس، ثم إنّ أهم ما تتميز به هذه المدرسة هو وصفها للغة وصفا رياضيا يعني أنها تنطلق من مبادئ الرياضيات لوصف اللغة، فهاته المدرسة ليست سوى امتدادا لأفكار سوسير اللسانية ولكنه امتداد متشدد وأكثر تعميقا وسعة، بحيث أنّها اعتبرت اللغة غاية في

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار مُحَمَّد علي الحامي، سوسة – تونس، ط1، 1999 ص6 – 7.

[2] ينظر: عز الدين مجدوب، نفسه، ص49.

[3] عز الدين مجدوب، نفسه، ص12.

حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق الغاية المقصودة بالكلام، وبما أنّ اتجاه هيلمسليف كان رياضياً فبالطبع سيؤثر فيه هذا الاتجاه في دراسته للغة، ثم إنّ معرفته الواسعة باللغات القديمة والحديثة مكنته من صياغة لسانيات موسومة بالروح الرياضية فكانت الغلوسيماتيك إضافة نوعية للدراسات اللسانية المعاصرة.

- ***محددات النظرية الغلوسيماتيكية:***

اهتمت هذه النظرية بوصف اللغة وتحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية ،مؤكدة على استقلال التحليل اللّغوي عن المجالات الأخرى غير اللّغوية؛ بمعنى مادامت اللّغة تخضع لتنظيم ذاتي فهي لا تحتاج إلى عوامل خارجية تتدخل في عملية انتاج اللغة، وقد انطلق من فرضية سوسيرية وهي أنّ اللّغة ليست مادة بل شكل "وقد استبدل هيلمسليف التعبير بالدال عند سوسير، والمضمون بالمدلول، فالعلامة اللغوية عنده ليست دالا يؤدي إلى مدلول ،وإنّما تعبير يدل على مضمون، إلّا أنّه جارى دي سوسير في تقسيم اللّغة إلى مادة وشكل، أمّا الشكل فله مستويات أحدهما خاص بالتعبير وهو عبارة عن أصوات سيكولوجية والثاني منهما خاص بالمضمون عبارة عن الأجزاء التي يتكون منها المعنى أي التصورات الذهنية."[1]

وعلى هذا فإنّه في التحليل الوظيفي يهتم بالعلاقة بين الوحدات ولا يهتم بدراسة هاته الوحدات في مظهرها المادي وإنّما بمظهرها الصوري أو الشكلي، فهذه العلاقات هي التي تشكل نظام لغة ما ثمّ إنّ أهم ما تتميز به النظرية الغلوسيمية على المستوى المعرفي هو مناهضتها لمبدأ التجريبية، ذلك لأن أي نظرية ما "لا تبلغ أبسط شكل لها إلا بتأسيسها على المقدمات التي يقتضيها موضوعها على نحو لازم، وعلاوة على ذلك لكي تحقق النظرية غرضها عليها أن تكون في تطبيقاتها كلها قادرة على بلوغ النتائج التي تتفق مع ما يسمى بالمعطيات التجريبية الفعلية والمفترضة."[2]

[1] ينظر: ابراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر، عمان، ط2، 2009، ص26.

[2] لويس هيلمسليف، مداخل لنظرية اللغة، تر: يوسف اسكندر، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات فكرية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2018،ص 28.

وبيّن شرطا آخرا "ألا وهو الوصف أن يكون منطقيا وشاملا وفيه يتفاوت في درجات فيعلو شرط على آخر، فنجد عدم التناقض الذي هو شرط نظري يعلو على الوصف الشامل ، ويعلو هذا الاخير على شرط البساطة الذي هو اختباري ومنه يسميه مبدأ التجريبية."[1]

وكذلك تحدث في الفصل الرابع الذي عنوانه نظرية اللغة والإستقراء، يرى أن نظرية اللغة والإستقراء في حالة اقتران "بمنهج الاستقراء يناقض التجريبية، لأنّه يسمح بإقامة وصف غير متناقض وبسيط، ويرى أنّ الطريقة الوحيدة للكشف عن نظام اللغة هو تحليلها إلى مكونات ونسمي هاته العملية استدلال Une déductionحتى يكون أكثر تباينا مع الإستقراء الذي حسمه النحو الأوروبي، ويقول في حديثه عن "الفرضيات العامة ليست مرتبطة بمعطيات التجربة بل مستقلة عنها فهي نظام استدلالي صرف يناظر الأنساق الرياضية والمنطقية ذات المنحى الصوري."[2]

من خلال قوله نستنتج بأن تَكَوُّن وبناء النظرية العلمية يستدعي منا فرضيات أخرى مردُّها إلى القوانين العلمية، ولا وجود لتداخل منطقي وإنّما ما نجنيه من تحقيق وقبول على المستوى الاختباري و يضيف قائلا:" تسمح النظرية باستنتاج مبرهنات، ثمَّ إنَّ النظرية والمبرهنات المستخلصة منها تسمح بدورها بإقامة فرضيات من بينها القوانين لا يمكن القول بصحتها بعكس المبرهنات إلا بعد استبقاء شروط إثباتها."[3]

خلاصة قوله، إقامة فروق تحت مسمَّى نظرية ومبرهنات وفرضيات لأن التسليم بفرضية عامة يكون له استنتاج ناجم عن قول منطقي فإن حصل ذلك سمي مبرهنات لكن هذا لا يمنع من الخروج من مسميات الفرضيات العامة التي تبقى قواعد للتناسق المنطقي.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص53-54.

[2] ينظر: نفسه، ص54 . 56.

[3] ينظر: نفسه ، ص57.

3/ العلاقة بين الفرضيات والمنوالات:

بعد عرضنا سابقا لكيفية صياغة الفرضيات وتحديد معالم المنوال لابد من إدراك العلاقة الجدلية القائمة بين هذين الأخيرين؛ ذلك لوجود تماسك داخلي بينهما وهو ما تفسره نجاعة العلوم الحديثة الإجرائية فإن الفرضيات العامة تسمح ببناء منوالات ناجعة إجرائيا، لكن بناء المنوالات يمكن أيضا من تعديل الفرضيات العامة أو مناقشتها أو الاضافة إليها."[1]ومنه الشدّ والمدّ التبادلي في علاقتهما يسمح بتوسيع مجال العلوم وعدم حصره وتضييقه، ويسَّر عرض وفهم العلوم التجريبية خاصة في مجال اللّسانيات، ووضح لنا ما كان عرضة للخلاف ومحلا للنقاش الناجم عن خلفيات ومرجعيات أصحابها ومما سنقدمه كأمثلة توضيحية سنذكر تاريخ علم اللسانيات وبداياته ومن هنا سنلحظ عدم الاتفاق حول البدايات والتأريخ للسانيات فكل يرجح رأيا، فليس الغرض من هذا الانتصار لموقف على حساب الآخر لأن في هذا توضيح للثنائية أعلاه فالبعض قال " أنّ **بوب** Bobسنة 1816 كانت بداية اللسانيات معه لأنَّه أول من صاغ فرضيات عامة حول جوانب الألسنة البشرية، فنراعي أولى صياغات فرضيات عامة لتصبح فرض علمي متين، وفيه من جعل Griman بداية اللسانيات محق لأنه صاغ أول منوال إجرائي مستند إلى فرضيتي النحو المقارن، وهو قانون المطابقة الصوتية وتتوالى عملية إقرار عالم على آخر في ظهور اللسانيات معه، ونجد من جعلها مع دي سوسير لأنه يعتمد على شمول الفرضيات العامة ،في حين من جعل تشومسكي في علم اللسانيات رأي رُوعي فيه نوعية المنوالات الإجرائية وضرورة شكلنتها شكلنة صورية أو رياضية."[2] ومما أفدناه من هذا العرض حول علم اللسانيات وظهوره لا يخرج عن بيان التمييز القائم بين هاتين الثنائيتين.

إنَّ الغاية من فهم العلاقة بين الفرضيات والمنوالات والمقصود بهما يُمكِّنُنا من تحديد دقيق للتراث النحوي وكذلك باعتمادهما كما يقول عزّ الدّين يمكن إقامة تبويب أولي للتراث النحوي العربي.

---

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي ، ص58.

[2] ينظر: نفسه، ص59 . 60.

4/ كيفية صياغة الفرضيات السوسيرية عند هيلمسليف:

تعتبر لسانيات دي سوسير النسق الذي تجاوز النحاة القدامى الأوروبيين وهذا حسب المؤلف . عزّ الدّين مجدوب . ينصح "بضرورة الانطلاق من مفهوم القيمة لفهم الفرضيات السوسيرية وذلك لأن دي سوسير لم يكن واضح الفرضيات وهو يصر في فصل ما على أهمية مفهوم القيمة وما تشغله ضمن الدراسات اللغوية من جانبيها الاجرائي والنظري وهي تشكل المفهوم المركزي لنظريته، وعليها بُنيَت فرضياته العامة الأساسية."[1] ومنه نرى أن مفهوم القيمة أساسي لفهم طبيعة الوحدات اللغوية، وقد "مكَّن هذا المفهوم من إعادة تحديد موضوع اللسانيات وشرَّع لاتخاذ وصف الألسنة موضوع علم كما مكَّن أيضا من صياغة فرضيات عامة، خاصة ببنية الألسنة البشرية لا تدحض البديهيات التي قال بها أصحاب النحو المقارن."[2]

لا يفوتنا أن ننوه بأنّ أول فرضياته هي أنّ اللّغة نظام، وهذا ما مكَّنه من صياغة منوال حول نظام الحركات البدائي، غير أنّ النحاة القدامى في مباحثهم الصرفية . علم الصرف . وفي ضبطهم لأقسام الكلم تطرقوا إلى ضبط انتظام الأحداث اللغوية؛ يعني هاته الفرضية كانت قد اختبرت من قبل أمّا فرضيته الثانية فتمثلت في العلامة اللغوية وأنها اشتراك دال بمدلوله، فلولا العلامات اللغوية لما استطعنا التمييز بين أي فكرتين بمعنى أن الدال ليس له أي قيمة إذا وُجد في حالة مفردة فقيمة الجزء تأتي ضمن الكل كما أنّ دي سوسير وفي حديثه عن العلامة اللغوية وعن الدال والمدلول أشار إلى اعتباطية العلامة اللغوية ، والاعتباطية هي " التي لا يوجد بين دالها ومدلولها رابطة سببية معللة."[3]

- ***ردود هيلمسليف على فرضيات دي سوسير:***

إنّ فضل وأبعاد منوال الصوتم لم يقتصر على تحديد أخطاء من وقع في تعيين الألسنة الغربية بل "مكَّن من تعديل أقوال دي سوسير وتدقيق صياغة الفرضيات المتعلقة ببنية الألسنة بشكل متكامل يشمل وجهي العلامة اللغوية، يمكن أن نذكر بأن لويس هيلمسليف تجاوز آراء دي سوسير في

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص73.

[2] ينظر: نفسه، ص76.

[3] طيّب دبّة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية ، الأغواط، ط2، 2019م، ص135.

العلامة اللغوية فضلا عن استفادته عن تروباتسكويTroubetzkoy، الذي كان مستندا إلى إطار معرفي واضح وتصور دقيق لخصائص النظرية التي غابت عند سوسير، فالوضع الذي نحن فيه أننا في عرضنا فرضيات هيلمسليف من حيث هي فرضيات لبنية اللغة، أمّا سوسير اشتهر بإعادة صياغة لفرضيات عامة لعلم اللغة ولا يوجد تلازم ضروري بين المقدمات الابستمولوجية السابقة والفرضيات اللغوية اللاحقة."[1]

بمعنى أن نَفْيَنا للتلازم الأساسي للخلفية المعرفية السابقة لا يفرض علينا تبنّي الفرضيات المتعلقة ببنية اللغة، وممَّا جاء في هذا الشأن هو ما جعل له صاحب الكتاب ـ هيلمسليف ـ فصلا خاصا بعد حديثه عن شروط صياغة النظرية العلمية وهذا من الفصل الثامن إلى الفصل خامس عشر، وأتم فيه مؤاخذته على التجريبيين وبيَّن تعريفها من جديد بالشروط الثلاثة، وأن معطيات التجربة تكون بالاستدلال لا الاستقراء.

تبقى وجهات النظر للعلماء تختلف بحسب التفكير والمفكرين، فدي سوسير بالرغم مما عرفته جهوده من إقبال وإدبار ورفض وقبول، إلّا أنها أفكار متميزة جريئة جعلته يُلقب بأبو اللسانيات بلا منازع، وإنّ ما جعل الانتقادات تحتدم على ما قدّمه هو أنه لم تُسجل كل أفكاره وملاحظاته التجديدية الثائرة في اللسانيات إلا بعض ما جمعه تلامذته Charles /Albert Sechehay Bally ودوّنوه من محاضرات وأفكار معينة في كتاب موسوم [محاضرات في اللسانيات العامة].

5/ **عرض عيوب المناويل النحوية الغربية:**

قبل الخوض في غمار وبيان ما أخفق فيه النحويون الغربيون جراء تعاملهم مع إرثهم النحوي وصياغة مناويله، لابد لنا أنْ ندقق في معنى التراث النحوي العربي "هل نقصد به الخواطر العامة والمنطلقات التي يمكن أن تناظر الفرضيات العامة في النظرية اللسانية؟ أم نقصد به التراث النحوي من

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص89 ـ 91.

جانبه الإجرائي العملي أي جملة القواعد النحوية التي يمكن أن توافق المنوال الإجرائي في اللسانيات؟."[1]

الغاية والهدف المرجو من اعتماد ثنائيتي الفرضية والمنوال هي جعل تبويب أولي للتراث النحوي له خلفية نظرية متينة؛ لأن الباحثين اتخذوا الجانبين تارة موضوع الفرضيات العامة وتارة جانب القواعد النحوية أو المنوالات.

ومن جملة عيوب المنوالات النحوية الأوروبية ندرس في هذا الشأن مستويين كبيرين من مستويات اللغة هما: "صعيد الأصوات وصعيد الوحدات الدالة، وإذا سلمنا أن النحاة منذ الإغريق في حدود القرن التاسع عشر، وقعوا في خلط بين ماهو مكتوب وبين ماهو منطوق وجعلوا منه فرعا عن المكتوب، والسبب الرئيسي في هذا هو العناية والاهتمام الواسع الذي جيء به هو تطوير الكتابة لأنها سبيل لحفظ مقدَّساتهم كالنصوص، فلذلك أخفقوا من خلال ما رسموه من أصوات ألسنة غريبة عنهم."[2]

أمَّا على صعيد الوحدات الدالة ،في تعاملهم مع نحوهم ومفاهيمهم اعتمدوا على تعاريف معنوية دلالية أو فلسفية ومما هو مرجو من نحو الإغريق "يزعمون أنهم يؤسسون لنحو كلي صالح لكل الألسنة فقد احتفظوا بمقولات النحو اللاتيني بكل تفاصيلها ونزَّلوها منزلة عامة لم تكن مبررة إلا أنها لم تصلح هذه المناويل الإغريقية لوصف الألسنة."[3]

6/ الأسباب الداعية في اعتماد فرضيات هيلمسليف في تقييم المنوال النّحوي:

إنَّ اعتماد فرضيات هيلمسليف لابد منه خاصة في تقييم المنوال النحوي، فهي منطلق رصين ومتين، "ذلك أنّ لها من الأبعاد الابستمولوجية ما يميزها من ضدّها، فهي كفيلة بتقديم ما وقع فيه النحاة الأوروبيين من أخطاء على مستوى التعبير والمضمون، وهي بذلك تمنح سبيلا للخروج من هاته

[1] ينظر: عزّ الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص61.

[2] ينظر: نفسه، ص 63.

[3] ينظر: نفسه، ص66.

العوائق المعرفية، وفي هذا الصدد نورد الذكر بأنّه تمَّ صياغة العديد من المناويل النحوية ترتكز على فرضيات هيلمسليف، فالغاية التي يسعى إليها صاحب الكتاب مما أورده في الصفحة 109 يسعى لتحقيق أقصى حد من الكفاية الوصفية في المنوال النحوي العربي بالمقاييس التي حددتها فرضية هيلمسليف حول بنية الألسنة البشرية."[1]

إنّ التتبع المرحلي للسانيات التي كانت جرَاء المنوال النحوي ليس مجرد اكتشافات حدسية لمعطيات لغوية عادية، تتعلق بالألسنة الطبيعية، وإنّما لحظات تميّزت وحفلت بأحداث علمية حكمتها ثنائيتي الفرضيات والمنوالات التي تحدد خصائص المنهج السليم، وفهم مجريات التعبير في الدرس اللغوي الإنساني كما أنها سبيل لرصد وفهم أخطاء اللغويين الغربيين لنحوهم التقليدي وذلك راجع لعدم اليقظة والالتفات لأهمية الفرضيات العامة ضمن مناويل مناسبة لها.

إنَّ فضل اللّجوء إلى نظرية هيلمسليف المعروفة بالغلوسيماتيكية: "لما فيها من الأهمية والقيمة التي يدركها اللسانيين، فهي بمثابة قراءة ذكية لما قام به سوسير فالغلوسيماتيكية كانت محلاً للاهتمام من طرف الأبحاث اللّسانية والأدبية بخصائصها المتميّزة النظرية والمنهجية التي تساهم في الارتقاء بالتحليل اللساني إلى مستوى عالي من الدقة والتجريد وضبط المفاهيم التي بوسعنا التحكم فيها من خلال قراءتنا للمنجز اللساني."[2]

7/ المنوال النحوي من منظور اللسانيين الحداثيين:

عرضنا سابقا للكيفية التي توصل إليها النحاة العرب في اكتمال معالم وهيكلة النحو العربي سنخوض في الحديث عن أول ركيزة من مرتكزات بناء المنوال النحوي، والتي نعدها ضرورية للصياغة ألا وهي الجملة التي نجد آراء الاختلاف في تقديم تعريف دقيق لها وآثار هذا مبثوثة لدى التراثيين النحويين، فيهم من يجعلها بمعنى الكلام وفيه من فرق بينهما ولم ترد بصيغة صريحة إلا من خلال ما

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص108.

[3] ينظر: فدوى العذاري، تجديد المنوال اللساني، بحوث محكمة مهداة إلى الاستاذ عز الدين مجدوب، 11_12مارس2020، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة سوسة، تونس، ص176.

أورده المبرد في مقتضبه، وقد جعل هذا الاختلاف حول مفهومها عرضة لاحتدام النقاش والجدال لدى اللسانين المحدثين حيث رأوا أنّ لها من العيوب سنورده على النحو الآتي:

من مآخذ المحدثين على النحاة القدامى في باب الجملة:

فقد عاب المحدثين على القدماء عدم نجاحهم في تحديد موضوع دراستهم تحديدا مرضيا، وهذا جعلهم يخفقون بل ويخطئون في تعاملهم مع المادة حيث لوحظ كما يزعم المحدثون أنهم لم يتناولوا في دراستهم إلّا جوانب لم تكد تكون جزئية أو ثانوية اقتصروا عليها، كما رأوا أنّ ما تمّ التوصل إليه من منوال نحوي لا يتماشى مع ما جاءت به اللسانيات وقد انقسم في هذا الشأن فريقان: الفريق الأول "يرى أنهم ضيقوا موضوع دراستهم تضييقا مُخلا وأمّا الصنف الثاني اتهمهم بتوسيع حدود الدراسة وخرجوا عمّا تقتضيه صناعتهم بشكل أفقد دراستهم التجريد الذي يقتضيه العلم."[1]

أ/ إبراهيم مصطفى:

والبداية ستكون مع أول من شق مقاربة نقدية للإرث النحوي، إبراهيم مصطفى من خلال كتابه إحياء النحو، يرى أنّ ما فعله النحاة تضييق لعلم النحو وحصروه بالإعراب وهذا بطبيعة الحال سينجم عنه إغفال الجملة، حيث يقول في بيان حد النحو كما رسمه النحاة :"علم يعرف به أواخر الكلم إعرابا وبناء فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب، وغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب، ويضيف قائلا: أنّ النحو هو قانون تأليف الكلام وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها."[2]

والذي بيَّنه صاحب إحياء النحو أنّ الكثير من اللّغات ليس فيها إعراب و"لها من القواعد تُبيّن نظام العبارة وتأليف الكلام."[3]؛ بمعنى أنَّه ينفي ترجيح تلازم تعريفي بين النحو والإعراب وهو ينطبق

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص113.

[2] ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012/08/26، ص16.

[3] ينظر: نفسه، ص16.

على اللّغة العربية لا على الألسنة الأخرى، خاصة أنّ الإعراب يهتم بأواخر الكلام يعني نقتصره على الكلمة المفردة لا المركبات أي الجملة وهذا يجعل الإحاطة بمدلولها غير كاف إلّا من خلال حملها في جمل، وهو بهذا يعيب عليهم زاوية النظر التي كانت محلها اللفظ لا المعنى، خاصة أنَّنا نجد ابراهيم مصطفى "سلك طريق الجرجاني لإحياء النحو ومنه جاءت تسمية كتابه، ويرى أن من أسس لعلم المعاني مفصولا عن النحو فقد أساء الفهم والمقصود لأن وجب عليهم الجمع بينهم."[1]

ب . إبراهيم أنيس:

وكان لمن جاء بعد صاحب إحياء النحو تأثرا واضحا وجليا أمثال إبراهيم أنيس، حيث يقول: "ونحن في بحثنا في نظام الجملة العربية ندرك تمام الإدراك أنّ هذا النظام قد أُختلف فيه إلى حد ما باختلاف العصور."[2] ، ويضفي قائلا أنّ هذا التأثر ناجم عن أنظمة اللغات الأوروبية، وأصبح مقبولا مستساغا بين جمهرة المتعلمين.

ج . مهدي المخزومي:

ونجد هذا التأثر عند مهدي المخزومي الذي عاب على النحاة تقسيمهم، واعتبر هذا التحديد ساذجا قائم على تحديد لفظي كقوله: "طلع البدر . البدر طالع، هنا التفريق قائم على اللفظ."[3]،ومما أورده أيضا أنّ دراسة الجملة كانت في تخبط بين النحاة حيث يقول:" ومدى ما أُصيبت به هذه الدراسة الخصبة من جدب، وما جنوا به عليها من تشتيت أوصالها وتقطيع موضوعاتها وفصل بعضها عن بعض حسب ما تقدم ذكره أنّ هذا الطموح لهم كما أشار مهدي المخزومي لا يُنِمُّ عن أيَّةِ صلة لأحد عن الآخر، وهو خلط منهجي فلسفي كلامي ومنهج لغوي نحوي، والدراسة النحوية وصلت إلينا كسيحة هزيلة."[4]

---

[1] عزّ الدّين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص115.

[2] ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 307.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت . لبنان، ط2، 1986م .1406هـ، ص39.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص37 – 38.

لم يتوقف الأمر كما أشرنا سابقا على مؤاخذات المحدثين على عدم دراسة الجملة دراسة مرضية من خلال نحوها، وإنّما بيَّنوا قصورا آخر كان ذلك في عدم إفراد كتب خاصة بالجملة، ومن الإشارات في هذا الشأن يقول عبد القادر المهيري: "يحسن أن نراعي كل محاولة لإحياء نحو العربية وتغذيته بالنظريات اللغوية الحديثة، وما جاءت به كتب النحو القديمة أن يُمحَّص ويُؤْخذ ماهو مفيد هذا ما جعلنا نهتم بدراسة النحاة العرب للجملة وضبط النواحي التي استرعت انتباههم."[1]، هذا يُنِمُّ عن قيمة أمهات الكتب النحوية وفضلها، لكن القصور الذي قصده المهيري كسائر أصحابه وراعى فيه لفت انتباه الناظر في هذه المصنفات ومن أشهرها يقول :"كتاب سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش، إنَّنا لا نجد فيها أبوابا أو فصولا خاصة بدراسة الجملة، من حيث أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها."[2] ؛ ومعنى هذا أنّ الجملة كانت رهينة للمفردات إلّا حين تُعوض حين يُؤتى بها لإتمام الأبواب المخصصة لمفردات لا لذاتها، ومنه نستنتج أنّ ما بدى للمحدثين لم يولي النحاة العرب العناية الفائقة بالجملة إلّا ما تقتضيه بعض الحالات الإعرابية لاستكمال أحكامه، وفي هذا اتهام النّحاة العرب على قصر دراستهم للجملة تكون في حالات جزئية كما يقول ابراهيم أنيس :"حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين، نراهم يشيرون إليها في ثنايا كتبهم إشارات سريعة، ونادرا ما نرى منهم من قصر على مثل هذا البحث كتابا مستقلا أو فصولا من كتاب."[3]

وبهذا نختم الآراء الناقدة للجملة العربية في الدراسة النحوية، وأشار صاحب الكتاب عزّ الدّين مجدوب إلى رأي آخر أو بالأحرى موقف ثاني، ألا وهو عبد الرحمن أيوب الذي طُبع كتابه سنة1956م وهو منتسب إلى المدرسة التوزيعية التي تزعمها Haris حيث يقول في تعريف القدماء للجملة: "إنهم عنوا بالأحداث الواقعية لا النماذج التركيبية وهو يتنافى مع مقتضيات وضع النظريات

[1] عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية 1 يناير 1966، ص36.

[2] ينظر: نفسه، ص36 – 37.

[3] ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص275.

العلمية، وبنى استنتاجه من تعريفهم للكلام ومحصلة هذا، تفسير الجملة لا يتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية وإنّما بعلم المعاني."[1]

وتبقى الانتقادات موجهة للنحاة العرب، إلى أن خصُّوا الذكر بمبحث آخر ألا وهو عدم مطابقة المنوال النحوي للسان العربي، ومن الذين رأوا عدم مطابقة الجهاز المفهومي لمعطيات العربية وجعل من المنوال النحوي العربي الخاص بالإعراب النقيض المطلق للبحث اللغوي ابراهيم أنيس يرى أنّ النحاة العرب "لم يكتشفوا قواعد الإعراب من استقراء كلام العرب، بل اخترعوها من خيالهم وتعمدوا التحريف... رغبةً منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة."[2]، ومرد هذا التشكيك في مطابقة المنوال النحوي القول الذي رأوا فيه تأثر النحو بالفلسفة والمنطق، أمّا الرأي الثاني نقد نظرية العامل، نبتدأُ بإبراهيم مصطفى:" أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنّما تجيء تبعا لعامل في الجملة لم يكن ملفوظا فهو مقدر ملحوظ وهم يطيلون في شرحه وعمله....وأضاف أنَّ للعامل شروطا وأحكاما هي عندهم فلسفة للنحو سر العربية."[3] ويزيد تأكيدا على التخلص من نظام العوامل واعتباره منهج غير لغوي قول مهدي المخزومي :" أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرَّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل."[4]

بمعنى أنَّ ما تمَّ التوصل إليه من نظام العوامل غير مطابق لمعطيات اللسان العربي، ويقول صاحب المنوال النحوي فيما جاء من أقوال المحدثين حسب باعتقادهم أن اعتماد النحاة للعوامل أوقعهم في خطأين :"هو رفضهم لبعض الأساليب العربية المسموعة بالفعل من متكلمين عرب، أمَّا الخطأ الثاني تشريعهم لأساليب واستعمالات لم يسمعوها من العرب وكان التقدير هو موضوع

[1] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص118.

[2] ينظر: ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص119.

[3] ينظر: ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص29- 30.

[4] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

الاتهام."[1]بمعنى أن النحاة في سبيل تسوية مذهبهم وقواعده كانوا يلجؤون للرفض أو التقدير في العامل حين لا يجدونه.

ومن جملة القضايا الفرعية التي طرحها المحدثون أيضا ما يتعلق بتقطيع النص ويستدعي الفصل جملة واحدة ما نجده على مستوى جملة الشرط وجوابها، التي يراها مهدي المخزومي "أسلوبا لغويا يُكون جملة واحدة يعبر عن فكرة تامة واحدة...بمعنى أن جملة الشرط في تجزئتها إلى وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها."[2] والمعنى أنّ هناك جملة الشرط لا كما جرى التقسيم فينبغي مراعات المقاييس لقول ملفوظ ما على أنه جملة. "ومن جملة ما دعوا إلى مناقشته ما يتعلق بنواة الجملة وأصنافها، ففي الحديث عن نواة الجملة اعتبر بعض الباحثين المسند والمسند إليه انعكاسا للموضوع والمحمول، الذي عرف عند الفلاسفة، وهذا ما جاء به عبد الرحمن أيوب وإبراهيم أنيس ضف إلى ذلك ما طرح في قضية أصناف الجملة بين جملتين :الفعلية والاسمية واعتبروه فصلا تعسفياً."[3] ،وجادلوا خاصة في اعتبار مرتبة المسند ودعوا إلى الفصل خاصة بين الجمل الاسنادية وغير الاسنادية مثل: النداء والقسم.

8/ فضل تقطيع النصوص يثبت تبلور منوال نحوي:

عزّ الدّين مجدوب يرجح تواجد منوال نحوي عربي وذلك بعد تقديمه مفهومي الإعراب والنحو ،وبيان أهمية المصطلحات المقيسة ليست الكلمة المفردة وإنما الجملة من خلال تضافر عناصرها ككل متكامل، خاصة أن توفيق النحاة العرب "في الوصول إلى بنية مجردة ينبغي أن تتكون من جملة من التراكيب قوامها الارتباطات المتجانسة."[4]، التي تحيلنا للوصول إلى معنى مقامي ويكون ذلك عن

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص121 . 122.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص57.

[3] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص125. 124 .

[4] ينظر: عز الدين مجدوب ، نفسه، ص143.

طريق تقطيعه، فالبنية الكلامية تضعنا في كثير من الأحيان للوقوع في دائرة سوء الفهم وعدم إدراك مراد المتكلم، ولا يحصل ذلك إلّا من خلال ما أشرنا إليه لأهمية تقطيع الجملة التي تبين المقصود من المتلفظ ولتوضيح ذلك نبينه من خلال جواب من سألنا "(ألك حاجة أقضيها لك تقول لا وحفظك الله) ،تقطيع الكلام بعد لا التي أفادت النفي وقامت مقام الجملة الخبرية ونستأنف بالواو حتى لا تُردَّ على السامع شبهة (لا حفظك الله)."[1]

استكمالا لبيان القيمة التي حضي بها التقطيع في بيان وتواجد منوال نحوي عند النحاة العرب هو سبيل لبيان ما تميز به موضوع الدراسة عند العرب وهذا ليس محصورا على تقطيع واحد، بل مالا يتناهى فيما تقتضيه ملفوظات لسانهم وهو ما بيَّناه من خلال مثال الاستئناف.

ومن زاوية نظر أخرى نبيّن ما صاغه عز الدين مجدوب من مآخذ على المحدثين التي أُبتدأت "بأولى الفرضيات التي تجيبنا عن هذا الموضوع ولعل بدايتها فرضية سوسير حول العلامة اللغوية قائمة على وظيفة سيميائية التي تصل بين عنصرين هما التعبير والمضمون، بحيث لا يمكن تصور أحدهما بمعزل عن الآخر نراعي فيه ما يعرف بإجراء الاستبدال المستمد من قول هيلمسليف، ومن أهم ما أغفله النحاة الأوروبيون هذا الاجراء أوقعهم في العديد من الأخطاء جرَّاء تجاوزهم قيمة الاستبدال والوظيفة السيميائية."[2]

نلمح أنَّ النحاة العرب استطاعوا التوصل والاعتماد على الوظيفة السيميائية على غرار ما قام به النحويون المحدثون ومن ثم نتوصل إلى إثبات وتحديد موضوع دراسة القدامى.

ويبقى البحث ساري سبيله للتوصل إلى بناء معالم المنوال النحوي من خلال ما سنكمله في البحث عن المكونات الفرعية من أقسام الكلام، الوظائف النحوية والوحدات الدنيا الدالة في الفصل الموالي.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، نفسه، ص145.

[2] ينظر: نفسه، ص166 . 167.

الفصل الثاني: المنوال النحوي والنظرية اللسانية.

أولا: المنوال النحوي في ضوء الدرس اللساني الحديث.

1-مفهوم النظرية.

2-ما بين النظرية اللسانية والنحو العربي.

3-تلقي الغلوسيماتيك في الفكر اللساني العربي.

4-نقد المحدثين لأقسام الكلم.

5-نقد عز الدين مجدوب لأقوال المحدثين.

-الوظائف النحوية.

-الوحدات الدنيا الدالة.

ثانيا: مقاربة عز الدين مجدوب للنتاج اللساني.

1-تقييم النتاج المعرفي عند اللسانيين العرب.

2-التجريبية.

3-مظاهر التجريبية.

أولا: المنوال النحوي في ضوء الدرس اللساني الحديث.

إنّ النسق العلمي يقتضي أن يكون قائما على بعدين منهجيين هما التنظير والتطبيق، خاصة أنّنا نجد ريادة اللسانيات، وعلوّ مكانتها أساسه تواجد كلام نظري عن بعض المفاهيم، مثلا: التعبير عن الدّال والمدلول وعن القيمة، ومنه نرى أن محاولة أجرأة خاصية النظرية اللسانية على العديد من اللغات، إلا أننا نحددها بالضبط على مستوى اللسان العربي، ذلك أنّنا نجد الأهلية والأحقية التي نخصُّها للمنظِّر؛ بمعنى أنه ليس كل من هبَّ ودبَّ بإمكانه الخوض في التنظير وتارة يحمل لقب المنظّر، وبما أنّ حديثنا عن اللسانيات نكاد نقول أنّ هناك العديد من الأبحاث واللسانيين الذين نعدهم في تصنيفنا من القلة التي يمكن إدراجها ضمن لائحة المنظرين، هذا ناجم عن بعض المحدّدات أو بالأحرى الشروط القابلة للصياغة أو لإطلاق هذا الاستعمال اللغوي لمن يستحقه، وفي هذا العرض الذي سنستهله بتقديم مفهوم النظرية وشروطها ثم معرفة الدراسة النظرية التي عمل عليها اللسانيين المحدثون، وهل فعلا تم التوصل إلى هدف القراءة الفاحصة والثاقبة للنحو العربي بهذا المنظور البحثي، وهو ما سنكشفه من خلال ثنايا الفصل لنستقصي النجاعة التفسيرية والوصفية للتنظير عند اللسانيين، وهل أصابوا في طرحهم لهذا المستوى التنظيري، والنموذج الذي لاقيناه واعتمده صاحب الكتاب عزّ الدّين مجدوب وما جاء به هيلمسليف في كتابه مداخل في نظرية اللغة، هذا الكتاب الذي له أبعاد وحدود مكَّنت من قراءة النحو بآليات النظرية اللسانية عنده.

1/ مفهوم النظرية:

أولا ينبغي أن نبين الإطار أو الحقل المفاهيمي لكلمة النظرية، رغم قلَّة وخفَّة حروفها وشكلها إلَّا أنها ذات ميزان معرفي هائل له ضوابط ولهذا سنشير إلى ما تعنيه من الجانب اللغوي دون عرض مخل ولا إطناب ممل.

أ/ لغة: في مفهومها اللغوي وحسب ما أوردته المعاجم ترجع "مادة نظر إلى التدبر والتفكر والتأمل، كقولهم: نظر في الأمر أي تأمله وتدبره، ويأتي بمعنى التفكّر في الشيء يعني يراد أن تقدره وتقيسه منك."[1]

اصطلاحا: أمَّا في المفهوم الاصطلاحي فإن مصطلح النّظرية من المصطلحات الزئبقية الذي تجاذبته حقول معرفية شتَّى فمفهومها أخذ أبعادا عديدة، وقد نذكر جملة من التعريفات ومنها ما بيَّنه حافظ اسماعيلي علوي ومُحَمَّد الملاخ في مفهومها العام على أنها " مجموعة منسجمة من الفرضيات الخاضعة للتجريب."[2]

وقد أخذ مفهومها امتدادات وذلك بحسب كل حقل علمي ومدلولاتها تختلف باختلاف فروع المعرفة العلمية، انطلاقا من هذا التعريف يتبين لنا وتتوضح حدود النظرية بأنها " جملة من التصورات مؤلفة تأليفا عقليا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات."[3]

ب/ شروط بناء النظرية:

من المعلوم أن أي نظرية لا تقوم إلا على جملة من الشروط، تبيّنت لنا من خلال ما قدمه هيلمسليف في مشروعه المبني على مجموعة من المبادئ أهمها: "مبدأ الإمبريقية الذي يعرفه بتحليل مفهومه إلى ثلاث مبادئ هي: مبدأ عدم التناقض – مبدأ الشمول – مبدأ البساطة، وهي مبادئ لبناء النظرية العلمية، وهي تُعدُّ من الشروط، ومن هذا فإن قضايا النظرية يجب أن تكون خالية من التناقض، شاملة فتغطي جميع عناصر موضوعها، وأن تكون في أبسط شكل ممكن."[4]

والجدير بالذكر، أن النظريات اللسانية يجب أيضا أن تكون قائمة على الملاحظة والتفسير بحيث، تكون هذه الملاحظة مبنية على الاستقراء واكتشاف القوانين.

---

[1] ينظر: ابن منظور جمال الدين مُحَمَّد، لسان العرب، دار المصادر، بيروت، لبنان، دط، مادة نظر، مج6، ص333.

[2] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي ومُحَمَّد الملاخ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، دار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص64.

[3] مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة ـ مصر، دط، 2007 ص648.

[4] ينظر: جمال بلعربي، رولان بارت يقرأ هيلمسليف، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، مج:14، ع:1، ص165.

كذلك من بين الشروط نذكر:[1]

- أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.
- أن تتَّسق القضايا الواحدة مع الأخرى.
- أن تكون خصبة ومثمرة تكشف الطريق لملاحظة بعيدة المدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة.

2/ ما بين النظرية اللسانية والنحو العربي:

لا يخفى على أحد منَّا أن حضور نظرية النحو العربي في ضوء الدرس اللساني المعاصر لدى اللسانيين، تعد من النماذج المغرية بالدراسة والتحليل، التي لم تكن لدى النحاة القدامى، وفي ضوء التطور الملحوظ نجد أنَّ قراءة النحو العربي بمقاربات لسانيات حديثة يُبيّن لنا تجليات وأهمية النظرية اللسانية، وما تقدمه من أرضية خصبة وثرية في الجانب المعرفي في تفسير قوانين اشتغال الأنظمة اللّغوية، وبالأخص ما سيتم عرضه ومقاربته في النحو العربي الذي هو عبارة عن نظرية لسانية إن لم نخطأ استطاع الوقوف ومراعاة العديد من الجوانب في تركيبه وكيف وصفها بناءً على العديد من الفرضيات كالعامل وغيرها، هو ما سنتحدث عنه في عرضنا، وقد اخترنا تماشيا مع صاحب الكتاب نظرية هيلمسليف، باعتبارها نظرية لسانية لها من المبادئ ما يحقق معرفة الظاهرة النحوية كالشمول والتفسير والوصف فيما يخص قضية المعنى والمحتوى، كل هاته المحددات تؤخذ بعين الاعتبار لمعرفة القراءة الصحيحة للنحو العربي من هذا المنظور الحداثي الذي رأينا آثار التأثير من شتى المدارس والمناهج مبثوثة عند الباحثين اللسانيين العرب ،وكيف أرادوا التغيير في التراث نتيجة تشبُّعهم بالدراسة اللسانية الغربية ومحاولة التطبيق على النحو العربي، وإذا أمعنَّا النظر فيما قدمه القدماء نجد " أنّ علماء النحو الأوائل ابتكروا نظريات نحوية قوامها الاستقراء والملاحظة والتجربة والقياس والتحليل والتعليل والبرهنة والاستنباط والاستنتاج، ساعدهم الاستقراء على تشريح بنية النص العربي وفرز

[1] ينظر: صافي زهرة، تقويم النظرية العربية ـ قراءة في مقولات اللسانيين المحدثين ـ أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة تيسمسيلت، 2022، 2023، ص5.

عناصره واستنبطوا بالملاحظة والتجربة والقياس فكشفوا عن خصائص التركيب وماهية حركتها وعن قوانين تعاليقها في نظام تشكل المنهج اللغوي، فوضعوا بديهيات وتعريفات ومبادئ أولية ثمَّ صاغوا منها قوانين ونظريات في اللغة غير متناقضة وقد وضعوا قوانين ونظرية نحوية عجزت الدراسات النحوية العربية عن تجاوزها، واتسمت معظم الدراسات الحديثة بالتقليد أو الرفض السلبي."[1] ، ولنزيد توسيعا حول شأن النظرية النحوية التي نعدها من النظريات اللغوية المحتوية على مبادئ وأسس علمية، "ومما جاء في الدرس اللغوي بصفة عامة والعربية بصفة خاصة ،كون النظرية في العرف اللساني لابد أن تكون مشتملة على منهج تأسيس وقد ذكرنا سابقا بالإضافة إلى الزمان والمكان والتناسق والشمول وكل هذه المعايير لها امتداد في الدرس اللغوي العربي وخاصة في الدرس النحوي، قد كان البيان أن النظرية تتفرع بتفرع معالمها وخاصة إذا تعلق الأمر بالنظرية النحوية."[2] ؛ بمعنى أنّ العرب أحسنوا وأحكموا صياغة معالم نحوهم من منطلقات رصينة ومتينة فيها من الأسس التنظير العلمي وهو ما نذكره من مستجدات النظرية اللسانية.

3/ تلقي نظرية الغلوسيماتيك في الفكر اللساني العربي:

من أجل تحديد وتبيان موقف اللسانيين العرب تجاه الغلوسيماتيك لابد لنا من الرجوع والاطلاع على كتاباتهم عن هاته النظرية، وما لاحظناه أنها لم تحظ بقبول واسع في ساحة اللسانيين العرب على ما لاقته نظريات قبلها كالتوليدية التحويلية والتداولية...وغيرها، فنجد ثلّة من اللسانيين تناولوها في كتاباتهم وأعطوا الغلوسيماتيك حيّزا لها، ومن بين هؤلاء اللسانين نذكر على سبيل القصر لا الحصر: عبد الرحمن حاج صالح في كتابه (بحوث ودراسات في علوم اللسان) ومحمود خليل ابراهيم في كتابه (في اللسانيات ونحو النص) وشفيقة العلوي في كتابها(محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة)، هؤلاء تطرقوا لها بإيجاز وسطحية، ومن بين من تطرق لها بشيء من التوسع نذكر، أحمد

[1] مها خير بك ناصر، فعالية التراث النحوي في الدراسات النحوية والنقدية المعاصرة، لبنان، جامعة لبنان ـ بيروت قسم اللغة العربية، مجلة تسليم، السنة الرابعة، مج8، ع 25 . 16ص316 . 317.

[2] فاتح مرزوقي بن علي، نظرية النحو العربي في الدرس اللغوي من نحو منطق اللغة إلى منطق نحو التفكير، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، 2018، ع5، ص62.

مومن في كتابه(اللسانيات النشأة والتطور)، وعِزّ الدين مجدوب صاحب المدونة التي بين أيدينا (المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة) فنجده تعرض لهاته النظرية بشيء من التعمق والتفسير، حيث نرى بأن في كتابه هذا قد تبنى الكثير من مصطلحات هيلمسليف وذلك واضح وجليّ في تبويب كتابه ، "فغالبية المصادر تتفق في اعتبار هيلمسليف من أهم المستفيدين من دي سوسير والمواصلين لاتجاهه بل هو المواصل الوحيد للساني السويسري والذي تمكَّن من تجسيم حدوساته وأعطاها شكلها النهائي، فهاته النظرية وضعت شكلنة دقيقة للأبنية اللغوية..."[1] بمعنى أن اعتماد عزّ الدّين مجدوب لهيلمسليف وكتابه نظرية اللغة لا يقتصر على أنّ النظرية اللسانية مرتبطة بالكشف عن النظام اللساني، وإنَّما إلى مجال المعارف الإنسانية وهو ما أخذه عزّ الدّين مجدوب في الكشف عن الفرضيات والمنوالات وكيفية الصياغة، فهي بمثابة جسر للمرور واكتشاف النحو العربي الذي خلّفه القدماء بهاته الآلية الجديدة للتحليل لهيلمسليف، قدم من خلالها قراءة داخلية للنظرية النحوية.

إنّ تقييم التراث النحوي بزاوية لسانية ومعرفة صدق الفرضيات والمنطلقات التي أقامها اللسانيين، فيها من أمارات التأثر بالوافد الحديث ودعواهم إلى إعادة الصياغة للتراث النحوي بدءا من أقسام الكلام وصولا إلى الوحدات الدنيا الدالة.

- ***نقد المحدثين لتقسيمات الكلم:***

يبدو أن نحاة العرب بيَّنوا موضوع دراستهم من خلال ما أثبتوه من تبلور وحدة دالة كبرى للتحليل، وفيه نحدد إجرائية المنوال الذي يُمكِّن من تقطيع ما لا يتناهى من ملفوظات لسانهم، القائمة على تجانس وتضان وظيفي[التعبير والمضمون]، واستكمالا في هذا المبحث نفحص مدى مطابقة هاته الوحدة لمعطيات العربية، ستكون البداية مع مكوناتها الفرعية أقسام الكلام وقد شكك في صرح والاطار التاريخي لتقسيمات النحاة وشغل بال العديد المستشرقين والعرب، وكانت بداية الطرح من خلال دراسة نشأة النحو العربي وتطوره، حيث زعم المستشرقون واستغربوا من اكتمال النحو ووجود أقدم وثيقة فيها من المفاهيم والمصطلحات النحوية العربية وهي كتاب سيبويه، ومن

[1] ينظر: فدوى العذاري، تجديد المنوال اللساني، 378 ـ 379.

الآراء التي لاقت ترحيبا ورواجا كبيرا تأثر النحو العربي بالإغريق ونستدل بقول **أدليبار ماركس** Marks Adlibert "العرب اقتبسوا بعض المفاهيم النحوية من منطق أرسطو واستدل على ذلك من جملة ما أُستدل به بالتقسيم الثلاثي للكلم: اسم وفعل وحرف."[1] ورغم كل ما قاله المستشرقون بهذا التأثير لم تبق مقولاته مسيطرة إلى حين من الزمن، فقد دحضها الباحثين العرب أمثال عبد الرحمان حاج صالح من خلال ما كتبه (النحو العربي ومنطق أرسطو) وعبد القادر المهيري (خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة) ،ولم يبق الامر ساري الذكر حول تاريخيته بل كان هناك اعتقاد آخر، ما مدى صحة تقسيمات نحاة العرب للكلم، وهو ما سيتم عرضه من خلال آراء النحاة المحدثين والتغييرات التي أحدثوها باستبدال القسمة الثلاثية.

كما جرى في عملنا أن نذكر الباحثين الذين اختلفوا في شأن ما توصل إليه النحاة، سيكون الحديث أولا عن أولى المقاربات وإن لم تكن بذلك الحجم التي خُص واهتم بتقسيم الكلام إلا من خلال ما نستشفه ونستكشفه من فرضيته التي بنى كتابه عليها صاحب إحياء النحو، وإن كان لم يرد بصيغة صريحة ولم يفرد له بابا خاصا يُقر بأن النحاة اهتموا باللفظ لا المعنى، وجملة انتقاداته للوحدات اللغوية الاعرابية " يخص الجمع بين [كان]و[ليس] لاجتماعهما في العمل الإعرابي وبيَّن أنَّ [كان]تأتي للمُضي وليس للحال، ولكنه الحُكم اللفظي الذي كان سبب التصنيف والتبويب."[2] فهو بذلك يقترح تبويبا على أساس المعنى لا على العمل الإعرابي الملفوظ.

أ/ ابراهيم أنيس:

الذي عُدَّ أول لغوي طرح بصفة بيّنة مبحث أقسام الكلام وكيف طعن في مطابقته لما تقتضيه العربية، وجاء هذا في بحث الجملة العربية أجزائها ونظامها تحت عنوان أجزاء الكلام، وممَّا يراه أخطاء في حدود الفعل والاسم والحرف، ثم نواصل إلى تبيان القسمة البديلة التي ارتضاها وواضعا ثلاث

[1] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص178.

[2] ينظر: ابراهيم مصطفى، إحياء النحو ص18.

أسس في منطلقه "أولها المعنى و ثانيها الصيغة وثالثها وظيفة اللفظ في الكلام."[1] وبعد هذه الأسس يضع تقسيما رباعيا اعتبره أدق من القدماء:

أقسام الكلم عند ابراهيم أنيس			
الاسم	الضمير	الفعل	الأداة
وقد جعل له أقسام فرعية من منظور المناطقة: - "الاسم العام:(الاسم الكلي)فيه لما هو مشترك لمعناه أفراد كثيرة له قابلية دخول الألف واللام مثل: شجرة. - اسم العلم: هو اسم جزئي يدل على ذات مشخصة ليست مشتركة مثل: أحمد. - الصفة: مرتبطة بالذات ارتباطا وثيقا فلا تتميز عنها إلا من خلال الاستعمال اللغوي."[2]	-ضمير الخطاب و الغيبة و المتكلم. -ضمير الإشارة و الموصولات والعدد. بمعنى هاته العناصر الفرعية جعلها في تقسيم واحد تحت مُسمى الضمير	"وهو القسم الثالث من التقسيم وركز فيه على وظيفة الاسناد وأكَّد على اعتماد العلامات اللفظية."[3]	وهي عنده بديلا للحرف لأنه يدرج ضمنها الظروف الزمانية والمكانية، كما بيَّن أن هذا التقسيم اقتبسه مما ألقاها **برجشتراسر** من محاضراته وقد أفرد بابا خاصا في الأبنية مقسما إلى ثلاث أقسام: "أولها الضمائر وما جانسها من الأسماء أي اسماء الاشارة والاستفهام والثاني في الأفعال والثالث في الأسماء الباقية.[4]

ب/ التقسيم عند مهدي المخزومي:

[1] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص184.

[2] ينظر: نفسه، ص185.

[3] ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص307 . 308.

[4] رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1414 . 1994، ص76.

تأثر بأستاذه إبراهيم مصطفى في مقولة تقسيم الكلم، حيث ذهب إلى أن النحاة قصَّروا في دراسة أقسام الكلام، ولم يدرسوها إلا بمقتضى العلاقة بنظرية العامل، فقد اهتموا بالاسم لأن العوامل تظهر فيه، أمَّا الفعل والحرف لم يولوا العناية الفائقة بهما، وقد اقترح تقسيما رباعيا هو الآخر:[1]

الاسم	الفعل	الأداة	الكنايات
ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، يؤدي دور المسند إليه وعدَّد له بعض الوظائف النحوية.	بقي محافظا على المعنى القديم فجعل الفعل الماضي والفعل المضارع وأضاف الفعل الدائم الذي قصد به صيغة اسم الفاعل. وشكَّك في فعل الأمر لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان. وقد درس واستدرك ما كان ناقصا في دراسة الافعال و دلالة أزمنتها.	لها من الوظائف الحقيقية من خلال معانيها في الجمل وهي عنده أنواع فرعية أدرجها ضمن هذا العنصر.	هي القسم الأخير ونعتبرها النظير لما سمَّاه أنيس الضمير.

ج/ التقسيم عند تمَّام حسَان:

سبق وأن أشرنا أنّ تأثر نحاة المحدثين ببعضهم واضح وجليّ وكل قد سلك طريق، إمّا متّبعا لما سبقه أو مخالفا له، تمّام حسان هو الآخر الذي جعل تقسيما آخرا للكلم وهو ما بيَّنه في كتابه مناهج البحث في اللّغة، ومن جملة ما وضحه التقسيم الرباعي مستفيدا من المنهج الوصفي واعتمد في هذا العمل على النظرية السياقية للمعنى التي عُرف بها **فيرثFirth** وشقّ للمعنى ثلاث فروع:

- المعنى الوظيفي: يتضمن المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي.
- المعنى المعجمي.

[1] ينظر، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي ، ص189 . 192.

- المعنى الدّلالي.

"ومن هذا التشقيق الذي اعتمده تمّام حسان بنى كتابه عليه، معتبرا المعنى الوظيفي يتصف بالنظامية في الظاهرة وقدَّم تصوره للنظام الصرفي، مبينا فيما بعد القسمة الثلاثية التي خلَّفها النحاة، بدا له أفضل طريقة لإقامة تقسيم ناجع للكلم يتمثل في اعتماد المعنى والمبنى الذي غاب عن النحاة القدامى، رأى بأنه بحاجة إلى إعادة النظر والتعديل فيه."[1]

ومن جملة المقاييس الإجرائية التي اعتمدها هو ما نوضحه في الجدول:

المقاييس الإجرائية عند تمّام حسان						
الصورة الإعرابية: اتصاف الوحدات اللغوية بالإعراب والبناء.	الصيغة الخاصة: تحقق خاصية الاشتقاق أو الجمود.	من حيث قابلية الدخول في الجدول	الرسم الاملائي	من حيث اتصالها باللواصق	من حيث التضام وعدمه	من حيث الرتبة

ومنه جاءت سبعة تقسيمات أخرى تفادت مواطن الضعف في القسمة الثلاثية وسنوردها باختصار بدءًا ب:

القسم الأول[الاسم]:[2]

[1] ينظر: عِزّ الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص194 . 195.

[2] ينظر: تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص90.

		الاسم		
الاسم المعين	اسم الحدث	اسم الجنس	الميميَّات	الاسم المبهم
وهو المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام...	أطلقه على المصدر واسم المرَّة واسم الهيئة.		اسم الزمان اسم المكان اسم الآلة	ما يدل على الأوقات والجهات والمكاييل.

القسم الثّاني[الصفة]: وأدرج ضمنها صفة الفاعل/ صفة المفعول/صفة المبالغة/ الصفة المشبهة/ والتفضيل. وهو يقول "في ذكر ما تمتاز به عن الأفعال والأسماء... ويحق لها أن تكون قسما من الكلم قائما بذاته من ناحية فيها ست مبررات لاعتمادها."[1]

القسم الثالث[الفعل]: عرّفه من حيث الدلالة بأمرين:[2]

. دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر.

. دلالة على الزمن دلالة صرفية من شكل صيغته، مميّزا بين الدلالة النحوية والصرفية التي يكتسبها الفعل في استعماله من السياق.

القسم الرابع[الضمير]: بيَّن تمَّام حسان أنّ الضمير "لا يدل على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامَّة والتي يُعبَّر عنها باللواصق والزوائد ويضيف مبيّنا أنَّ الضمائر في اللُّغة العربية الفصحى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص/

[1] تمَّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص103.

[2] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي ، ص200.

ضمائر الإشارة / ضمائر الموصول، مُشيرا إلى الدور الهام الذي تؤديه في التعليق والافادة وبالتالي تساهم في تماسك الجملة."[1]

القسم الخامس [الخوالف]: وهي أساليب افصاحية للكشف عن موقف انفعالي[2]:

خالفة الإخالة	خالفة الصوت	خالفة التعجب	خالفة المدح
اسم الفعل(هيهات...)	اسم الصوت(هلاً للخيل...)	صيغة التعجب(ما أفعل، أفعل)	فِعلَيْ المدح والذم

القسم السادس[الظرف]: هي ظروف الزمان والمكان.

القسم السابع[الأداة]:[3] مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق وتكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجمل، هي قسمان كما في الجدول:

الأداة الأصلية: تُقابل الحروف كما عرَّفها النحاة القدامى	الأداة المحولة: هي الوحدات يجمع بينها وبين الحرف في قسم واحد تكون			
	ظرفية	اسمية	فعلية	ضميرية
. حروف الجر. . حروف النسخ. . حروف العطف.	استعمال أين وأنَّى في الاستفهام والشرط.	استعمال كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط.	تحويل أفعال تامَّة إلى أفعال ناقصة مثل: كان وأخواتها.	تحويل ما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب.

[1] ينظر: تمَّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص108 . 113.

[2] ينظر، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص201.

[3] نفسه، ص 202.

ما يمكن استنتاجه، أنَّ تمام لاحظ قصورا في القسمة الرباعية المتحدث عنها في كتابه مناهج البحث في اللغة، مستدركا إيّاه في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ليجعل الاعتبار للمعنى والمبنى ،مع ذكره الاختلاف بين هذين الجانبين، وقد وصف عزّ الدّين مجدوب هذا الاقتراح لتقسيم الكلم العربي "بالمشروع الطموح الذي يتناول فيه مختلف ظواهر اللغة ومستويات البحث فيها حسب المنهج الوصفي المتبنى في دراسة اللغة."[1]

وعليه يتضح بأنّ، تمّام حسان وضع أسسا قائمة على المباني وأخرى قائمة على المعاني.

- الأسس القائمة على المعاني تتمثل في: الصورة الإعرابية/ الرتبة/ الصفة/ الجدول/ الالصاق/ التضام/ الرسم الإملائي.
- الأسس القائمة على المباني تتمثل في: التسمية/ الحدث/ الزمن/ التعليق/ المعنى الجملي.

5/ نقد عز الدين مجدوب لأقوال المحدثين:

لقد لاقت اعتراضات ثلَّة من اللسانيين على تقسيمات النحاة القدامى نقدا من لدن صاحب المدونة التي بين أيدينا، بحيث أنَّه يتَّهم بعضهم بعدم عودتهم إلى مصادر تمثل التراث النحوي وأنهم لم يعتمدوا على مصادر أصيلة "فما لجئوا إليه عدَّه غير ممثل للتراث النحوي العربي لأنَّها نصوص من كتب المتأخرين وبعضها ناجم عن تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني مستدلا على قوله بما ورد في كتاب الايضاح في علل النحو."[2] ثم بيَّن أن الحجج المقدمة من طرف المحدثين سبقهم إليها القدماء، "فالنحاة أنفسهم اختلفوا في مجال تقسيم الكلم، فمنهم من راعى الأسس الشكلية ومنهم من راعى الأسس الوظيفية أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذه وتلك."[3]

[1] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص193.

[2] ينظر: نفسه، ص216.

[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،1977م، ص35.

إنّ الزعم القائل بتأثر التقسيم الثلاثي والأخذ من المنطق الأرسطي لا يمكن اعتماده في هذا التقييم، ومن الّذين دحضوا هذا الرأي عبد الرحمن حاج صالح مدافعا بقوله: "إنّ التقسيم الذي جاء به العرب أدق بكثير مما جاء به التقسيم اليوناني وأقرب إلى طبيعة اللّغة ووظائفها."[1] وحذا حذوه عبده الراجحي عندما لجأ على أنَّ أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا، ولم يعرض له في موضع واحد.

نخلص هنا إلى أنّ نحاة العرب من خلال تقسيمهم الثلاثي، قائم على مقتضيات شكل المضمون فهذا ما انتهى إليه عزّ الدّين مجدوب، يتوجب علينا في هذا أن نقطع شوطا آخر للبحث عن مكون فرعي آخر ومعرفة الارتباط الحاصل بينه وبين أقسام الكلم الذي لا يمكن أن ينتفع به إجرائيا إلاّ إذا رتبنا في ذلك منزلة الوظائف النحوية.

[1] عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ج: 2، ص74.

1- الوظائف النحوية:

أ/ ماهية مصطلح الوظيفة:

ما سنُبينِه من خلال إشكالية ضبط المصطلح واضطرابه ، خاصة في البيئة اللسانية العربية ذلك أن نقل المصطلحات عندنا قائم بفعل آليات توليد المصطلحات، كان ذلك عن طريق التعريب والترجمة خاصة أنّ "الباحثين اعتمدوا نقله بفعل الترجمة المباشرة أو ترجمة المعنى، ما لاقيناه في هاته العملية الخاضعة إمَّا لقواعد التصريف ومخارج الحروف بغية تسهيل النطق به."[1] بمعنى أن مصطلح الوظيفة كان خاضعا إلى تصريف وتكييف حسب ما تستدعيه الحاجة التركيبية في الجمل أو الأبنية النحوية.

ب/ *الوظيفة:* "function هي الدور الذي يلعبه العنصر اللغوي في البنية النحوية من(الصوت، المورفيم، الكلمة، التركيب)، مثلا دور الصوت في تكوين الكلمة ودور الكلمة في تكوين الجملة ودور الجملة في سياق المعنى، أما وَظيفيٌfunctional هي الكلمات الوظيفية التي تشير إلى علاقات نحوية معينة بين تركيبات تشكل جملة مثل: حروف الجر بين الجمل."[2]

نخلص من التعريفين، أنّ الوظيفة تؤدي معنى الدور، أي تأثيرها في شكل البنية اللغوية والحصول على المعنى.

ويعرفها فاضل الساقي: "بأنّها المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي."[3]

---

[1] ينظر: جلول تهامي، مفهوم الوظيفية بين النحو واللسانيات، مجلة البحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي آفلو، مج: 20، ع: 1، 1جانفي 2023، ص128.

[2] ينظر: المجلس الأعلى للغة العربية، القاموس الورقمي للمصطلحات اللسانية، منشورات كليك، الجزائر، المحمدية، 2023، ص128.

[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص203.

ج/ الوظيفة النحوية:

لم يكن مصطلح الوظيفة النحوية عند القدامى متداولا بهذه الصيغة، وإنّما عُبر عنه بصيغة العلاقات التي يقتضيها التركيب، فكان مُسماها الباب النحوي "لذا فإنّ عملية وصف التراكيب اللغوية لديهم تقوم على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة وشرائطها وقيوده، وقد حرصوا في العادة على أن يبدؤوا الباب بحد يذكرون فيه البعد المعنوي العام الذي تؤديه الوظيفة وإعرابها وبنيتها الصرفية ودورها في التركيب، كان تصور النحاة العرب لبنية الجملة العربية، لذلك كان تقسيمهم للوظائف النحوية إلى صنفين: عمدة وفضلة، أما العُمد هي الوظائف التي تقوم بالبنية الأساسية للجملة تركيبا ودلالة [المسند والمسند إليه]، وباقي الوظائف النحوية هي فُضلات."[1] يعني إمكانية التخلي عنها في البناء النحوي للجملة لا يؤثر، أمَّا من ناحية التركيب تحقق الوصول إلى معنى.

إنَّ السبيل الذي بحثت فيه الوظائف النحوية "كان ضمن قضية الإعراب ونظرية العوامل في التراث النحوي، وفي ذلك تخليص للنحو العربي منها واستبدالها بمبادئ بدت للمحدثين أفضل لوصف العربية."[2] هذا النقد الموجه مَردُّه إلى حجتين رئيسيتين، حجة ذات طابع لغوي وحجة ذات طابع ابستمولوجي، ثمَّ إنَّ الحجة ذات الطابع اللغوي تتمثل في نقد القدماء وقولهم أنَّ الحركات أعلام على معان، والدعوة إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات جاءت بهدف الهدم مفرِّطين في هذا الكيان اللغوي، فيعد سبيلا لضياع اللغة العربية وشتاتها فبعض المحدثين ذهب إلى إنكار هذه الأهمية للعلامة الإعرابية ليس لها دلالة فهي لا تعدو أن تكون وسيلة للنطق وتسهيل وصل الكلمات فلا داعي للحرص عليها، لقد بدأت حملة إنكار الإعراب منذ أوائل القرن المنصرم عندما قال قاسم أمين عبارة مشهورة: "إن الأوروبي يقرأ لكي يفهم أمَّا نحن فنفهم لكي نقرأ؛ معنى ذلك دعا إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات، هذا رأي دعاة العامية أمثال: لطفي السيِّد وسلامة موسى

[1] ينظر: أسامة كامل عارف جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، ص71.

[2] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص253.

والخوري وأنيس فريحة الذي صرَّح قائلا: إنّ الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة وأنه بقي من البداوة وأنه زخرف لا قيمة له."[1]

2/ الانتقادات الموجهة للوظائف النحوية:

سيكون لنا عرض لآراء بعض الوصفيين الذين أنكروا ما أقرّه نحاة العرب في قضية الإعراب ووجهوا لها جملة من المآخذ:

أ/ إبراهيم أنيس:

بعد الإشارة الخفيفة في إنقاص قيمة العلامات الإعرابية والإعراب، نجد إبراهيم أنيس الذي أشار في الفصل الثالث من كتابه أسرار اللغة لرأيه في الإعراب بالحركات بقوله: "إنَّ تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلّا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أنَّ النحاة حين أعيتهم قواعده وشقَّ عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة، ويواصل قائلا بأن الأصل في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعو الحاجة وبعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي."[2]

من جملة الآراء التي نأخذها في هذا الشأن، اعتباره أنَّ "حركات الإعراب عنصرا من عناصر البنية في الكلمات ليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، والأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في المبني أو المعرب ويوقف على كليهما."[3] ؛ يعني في حالة الوقف على الكلمات تبقى واضحة الدلالة والصيغة لا تفقد أي خاصية من معالم المعنى، بالإضافة إلى أنَّ الوظائف النحوية من ناحية تحديدها عند السامع غير مقترنة بالحركات الإعرابية، إنَّما ما تقتضيه أنظمة الجملة العربية وتطلبه تراكيب الجمل دون الفصل بين أجزائها "فمحاولة التعرف على مواضع الفاعل والمفعول منها ثمّ مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية إذا اهتدى إلى كل هذا فقد اهتدى إلى كثير من أسرار اللغة، ذلك أننا نجد لكل كلام ظروفا ومناسبات يعرفها المتكلم كما يعرفها السامع،

---

[1] ينظر: سعدون طه سرحان العجيلي، ظاهرة الإعراب في اللغة، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ. 2006، ص99. 100.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص239.

[3] ابراهيم أنيس، نفسه، ص242.

وما تتطلّبه هذه الأمور من تعابير لغوية؛ بمعنى في كلام متصل اتصالا وثيقا بالمتكلمين والسامعين فهم أعرف بمواضعه وملابساته."[1]

ب/ إبراهيم مصطفى:

رفض مذهب قطرب وهو بذلك مخالف لما قال به إبراهيم أنيس "خاصة أنه يتخذ من قول أبي القاسم الزجاجي شاهدا أو دليلا لما يدعو إليه دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان."[2] وبيَّن أن العلامات الإعرابية وسيلة للتخلص من النقل الموجود في الحركات "فيتناول الحركات واحدة واحدة، فيرى أن الضمّة ليست إلاّ علما بالإسناد ولا دلالة لها على المعنى، ورفعها إنَّما هو إشعار المخاطب أنَّ اللفظ المرفوع هو المتحدث عنه وهي الكلمة التي يراد أن يسند إليها، ويتحدث عن الكسرة بأنها علم بالإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة."[3] فنجد أن للضمة والكسرة من الحظ عند إبراهيم مصطفى، لكن الفتحة لها شأن آخر فيقول: "الأصل أنَّ الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعَلَم إعراب إنَّما هي الحركة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام؛ فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية."[4]؛ بمعنى أنها حركة خفيفة مستحبّة عند العرب ومن الواضح أنّ إبراهيم مصطفى يُبيِّن خطأ النحاة القدامى حين تعاملوا في دراستهم لحركات الإعراب دراسة لفظية غير آبهين بما تشير إليه من معنى، الغاية أنها دال على المعنى وأنَّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة، ولذلك المنطلق البحثي حسب منظوره يرى أنه عقَّد النحو وصعَّب شمول قواعده.

---

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص242 .- 246.

[2] ينظر: نفسه، ص257.

[3] سليمان بوراس، ماذا قدّم تمَّام حسان للفكر اللغوي العربي؟ قراءة في بعض نظراته اللسانية، مجلة القارئ والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، جامعة محمَّد بوضياف، المسيلة، جوان2020، ع04، ص151.

[4] ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص55.

ج/ مهدي المخزومي:

لقد أشار وتابع مسار أستاذه إبراهيم مصطفى، فحاول تفسير حركات الإعراب "في الوحدات اللغوية التي ضمّنها باب الفعل على أساس أنها دوال على معان لا أثر للعوامل، فغايته تخليص الدرس النحوي من هذا النظام الذي اشتغل به النحاة القدامى."[1] وعلى هذا فإنه يرفض تماما قيمة العامل النحوي، ويسعى للتخلص منه.

د/ عبد الرحمان أيوب:

تخلص آراءه عند عرضه لنقد نظرية الإعراب والبناء فهو يطعن فيها، ممَّا يراه أن حركات الإعراب ليست أعلام على معاني كما يزعم جمهور النحاة، وإنَّما هي حركات جيء بها للدلالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة، ويرى أيوب "أنَّ النحاة في وضعهم لقواعد الإعراب فيه من فلسفة أفلاطون عن الموجودات، التي لا سند لها في الواقع اللغوي، مواصلا رفضه لما قاله النحاة القدامى بأنَّ إعراب الكلمة يكون بحاجتها إلى العلامة الإعرابية لتحديد معناها الوظيفي كما في الاسم والفعل المضارع، وبناءها بعدم حاجتها إليها كما في الفعل الماضي والأمر والحرف، لأنَّ معانيها تتميّز دون الحاجة إليها، إذا فهو رافض لعلامات الإعراب على أنها دوال للمعاني، مستخلصا أنَّ بعض التركيبات تحتاج إلى التفريق في الدلالة بين بعضها البعض مع عدم اختلاف العلامة الإعرابية كما في الفاعل(ضرب مُحَمَّد) ونائب الفاعل(ضُرب مُحَمَّد) فيه معنى المفعولية."[2]

بناء على ما سبق نلاحظ اتفاق العلامة الإعرابية واختلاف الوظيفة التركيبية لكلمة مُحَمَّد، فالمعنى ليس داع لوجود تلازم بين حضور العلامة والتمييز بين المعاني التركيبية، وإن غاب التلازم انعدمت السببية.

---

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص261 . 262.

[2] ينظر: طراد أنور، موقف عبد الرحمن أيوب من الدرس النحوي، مجلة لغة كلام، مختبر اللغة والتواصل المركزي الجامعي، غليزان، الجزائر، 2020، ج: 06، ع: 02، ص52- 53.

هـ/ تمّام حسان:

ينبني تصور النظام النحوي عنده من خلال وضع بعض الأسس "مثل تآلف مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق الخلافية التي تربط سلبيا بإيجاد المقابلات بين أفراد كل المعاني، أو مجموعة المباني كل على حدة."[1]، ذلك أن المباني والمعاني تشكل كيانات مجردة فهي جزء من اللسان، مفسرا صعوبة الفصل بين الصرف والنحو، ما يعرف عنده بتعدد المعنى للمبنى الواحد، وارتأى تمّام حسان أن إدراك المعاني الوظيفية لا يحصل إلّا من خلال الجمع بين القرائن اللفظية والمعنوية، ضمن ثنائية المعنى والمبنى، محققا مبتغى المحدثين للتخلص من نظام العوامل الدخيلة وأكّد أنّ "العلامة الاعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها إلا من خلال تظافر القرائن، هذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء كانت معنوية أو لفظية، هذا يوضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع للسلف والأخذ بأقوالهم على عِلّاتها."[2]

3/ الحجج الموجهة: وهي نوعان:

الحجة ذات الطابع الابستمولوجي:

تنطلق هذه الحجة بالإقرار أن نظرية العامل دخيلة على الدراسة اللغوية، منشؤها الفلسفة والمنطق، نادى بهذا القول إبراهيم مصطفى ثم تابعه من جاء بعده، قد رسخ الاعتقاد "في مجافاة العوامل ضرورة الفصل بين المنطق والدراسة اللغوية، بدأ بالبيان أنّ نظام العوامل أدّى إلى الخروج عن الواقع اللغوي، وهو بذلك ذو طابع منهجي، ومن أهم هاته المظاهر رفضهم إلى بعض أساليب العرب الذين يتكلمون الفصحى وتخطئتهم وتركيزهم على التناسق الداخلي لنظام العوامل أدى إلى تشريع أساليب لم تسمع من قبل من أي عربي بسبب التقدير، مركزين على باب التنازع والاشتغال."[3]

[1] ينظر، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص266.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

[3] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص273 .- 274.

- الحجة ذات الطابع اللغوي:

إنّ الرأي السائد عند أصحاب هذا الموقف حول حركات الإعراب بأنّها أعلام على معان، تنتمي لصعيد المضمون دعوة كل من إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، "وهم يُقرون بأن الرفع من مسوغات صعيد المضمون، ونعني به الإسناد والجرّ ثوابت المضمون ونعني به الإضافة، ثمّ يرجعون الفتحة أنّها ليست بعلم على الإعراب وأنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، بذلك تكون من صعيد التعبير معتبرين ـ المحدثين ـ فصل القدماء في وظيفتي المبتدأ والفاعل فصلا غير وجيه لملفوظين يمثلان بديلين لثابت واحد المضمون، مثل: الحق ظهر ـ ظهر الحق."[1] أمّا الاتجاه الثاني فقد خالف الموقف الأول في اعتقادهم على أنّ الحركات الإعرابية من صعيدي المضمون، نذكر من بين المخالفين: إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب وتمّام حسان، هؤلاء اعتبروا أنّ الحركات الإعرابية ملائمة لصعيدي التعبير، فغاية العرب لاعتمادهم لها هي الفرار مما فرضته عليهم الحاجة للتخلص من المقاطع غير المناسبة، كالتقاء الساكنين لذلك يقول إبراهيم أنيس :"ليست حركات الإعراب في رأيي عنصر من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعنى كما يظن النحاة، والأصل هو سكون آخر الكلمات ما يسمى بالمبني أو المعرب وتبقى واضحة الصعيد لا تفقد من معالمها شيء، كما أنّ عناصر التعبير عنده التي تدل على وظائف الفاعلية والمفعولية يحددها تركيب الجملة وظروف القول ومناسباته."[2] ؛ بمعنى علامات الإعراب تابعة لصعيد التعبير خاصة أنّ توالي المقاطع غير المناسبة لا يسمح بإقامة شكل صحيح للمعنى، هذا الذي ارتآه العرب في وضعهم، ومن المفارقات التي نشير إليها، مفارقة تمّام حسان حين نزّل العلامة الإعرابية منزلة القرائن اللفظية المعتمدة في النظام النحوي، إلّا أننا ما نستنتجه هو أنّ المعنى لا يتضح إلّا من خلال تضافر القرائن اللفظية والمعنوية معًا ومنه صحّ لنا أن نعتبر العلامة الإعرابية من عناصر صعيد التعبير.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص278.

[2] ينظر: إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص242 ـ 243.

4/فحص الاعتراضات الابستمولوجية على نظام العوامل:[1]

إنّ أهم ما توصل إليه عز الدين مجدوب في هذا القسم، هو أنّ علامات الإعراب أعلام على معان، وأنها ثوابت تنتمي إلى صعيد المضمون، ففي هذا الفحص استند إلى ثنائيتي اللسان والكلام التي غابت على المحدثين، في فحص الحجة الأولى المتهمة لنظام العوامل بأنه خرج عن مقتضيات الوصف اللغوي، وبيّن بأن نقد المحدثين للإعراب انبنى على تصور حدسي لكلمة معنى، معبرا عن هذا البناء بمأزق آل إليه المحدثين، داعيا للتخلي عنه وتحميله معنى تركيبي خالص فيكون بذلك الرفع للعمد كالفاعل والمبتدأ والخبر، والنصب والجر للفضلات...ثم انتقل إلى فحص الاعتراضات اللغوية على نظام العوامل وذكر أولا بتلازم المسند والمسند إليه في المنوال النحوي، بعدها انتقل إلى مطاعن المحدثين الموجهة للتقدير طارحا إشكالا ما إذا كان التقدير مظهرا من مظاهر عدم مراعاة شكل المضمون في اللسان العربي، فعالج هذا الاشكال انطلاقا من نقطتين هما: الاستتار والحذف ومن ثم تقدير الحركات الإعرابية، مقدما أمثلة عن اختزال أحد ركني الجملة الفعلية، فالقدماء أجازوا اختزال الفعل بالرغم من حاجة الفعل لفاعله والعكس، العرب حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وكل هذا كان له دليل وفي غالب الأحيان يكون المحذوف هو العامل، كقولنا: ماذا تأكل؟، ترد: خبزا، هنا المتكلم يكتفي بالإخبار فقط، فيفهم المخاطب الكلام بكل يسر ووضوح، كلمة خبزا هنا هي معمول الفعل المحذوف وهو أكلت.

أمّا عن اختزال أحد ركني الجملة الاسمية نورد مثالا لحذف المبتدأ في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ (5) نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ(6) ﴾[سورة الهمزة: الآية 5 – 6]، تقدير الكلام (هي نار الله الموقدة)، وفي أخر هذا القسم نقد عز الدين مجدوب تمام حسان، وذلك بسبب غموض مصطلح المبنى عنده.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي ، ص294.

5/ الرد على أقوال المحدثين:

كما ساد في كل العمل أن نعرض لآراء المحدثين ، ثم نبيّن فيما بعد صحة منطلقهم وندحض ما جاءوا به مبقين على ما يتناسب منها، هذا كله من منظور عزّ الدّين مجدوب، البداية ستكون حول تاريخية نظام العوامل وعدِّه من الفلسفة والمنطق، لذلك ليس دليلا على عدم سلامة الكفاية أو انعدامها ، وقد رأوا أنّ تسليم النحاة بهذا النظام وتشريع أساليب غير مسموعة، على الرغم مما يتفق عليه المحدثين في جعل بعض العلامات الإعرابية من صعيد المضمون، لكن من جميع آراء المحدثين نستنتج "أنّ الحركات الإعرابية أعلام على معان اثباتا لصحة تصورهم للمعنى المفرد، والمعنى المركب وقد استطرفنا في هذا التصور تجزئتهم للمعنى بمقتضى التحامه باللفظ وتجنبهم تحليل لسانهم بالاعتماد على صعيد المضمون فحسب."[1]

وعلى هذا، تبيّن بأن معظم المحدثين اتفقوا على أنّ نظام العوامل هو المسؤول لحمل النحو العربي عيوبا ونقائصا.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص330.

2- الوحدات الدنيا الدّالة:

تبقى لنا في البحث الإشارة على آخر قسم من أقسام الدراسة للكتاب، ألا وهو الوحدات الدنيا الدّالة، إنّ منطلق النحاة في جعلهم "حركات الإعراب وحدات دنيا دالة سموها كلمات وماثلوا بينها وبين بقية الوحدات الدنيا الدالة، كاسم العلم ولام التعريف وتاء التأنيث في الحكم، وأقروا نفس الاجراء لتعيينها وهو اجراء الاستبدال الذي سمّوه افرادا زال العُجب من هذا التداخل الظاهري فهي بذلك صالحة نظريا لتثبت صحة الممارسة النحوية للقدامى انطلاقا ممّا يقتضيه من تحديد مكونات جزئية وهي أقسام الكلم ووظائف وحدات دنيا القائمة على مناسبة شكل المضمون في اللسان العربي."[1] بمعنى نجاح التفكيك للملفوظ المركب إلى وحدات دنيا دالة ذكر في تعيين النحاة للحروف والوحدات اللغوية، قد قالوا أن الحروف لا يمكن أن تحصل على معنى إلّا من خلال التركيب، هذه الأمثلة نذكرها فيما يلي:

– **لام التعريف**: هي من النماذج التي تبين إتمام ومراعاة القدماء "لتضامن صعيدي الوظيفة السيميائية وحُسن إجراء الاستبدال عند تفكيك الملفوظ المركب، استغلّها ابن يعيش وبيّن الفرق بين اللفظ المفرد والمركب من خلال مثال حرف الزاي من كلمة زيد وهو الذي يجعلنا نحكم بكونها كلمة واحدة وأن إمكانية إفراد لام التعريف من الكلام هي التي يترتب عليها حكمنا بتركيبها، وإن كانت من جهة اللفظ تنطق نطقا واحدا لا فصل فيه"[2]؛ معنى هذا أن النحاة يرفضون التجزئة من كلمة الغلام لأنها في ظاهرها تبدو مشتملة على هذا الحرف فلا يمكن اعتبارها مركبة من كلمتين، وهذا ناجم عن شدة ما راعوه لتحقيق تضامن وظيفتي التعبير والمضمون، وفي قضية النقل نجد قولهم في حالات البحث عن الأعلام.

"إن العَلم المنقول عن الصفة مثل حارث أو عباس إذا نقل عن الصفة وفيه لام المعرفة فإنها تقر فيه بعد النقل نحو: الحارث والعباس، وما نقل منها مجردا من الألف واللام لم يجرد دخولها عليه بالنقل

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص329 . 330.

[2] ينظر: نفسه، ص332.

نحو: سعيد ومكرم وحاتم"[1] ؛ ذلك أن خاصية القرار لا يمكن إفرادها ولا استبدالها، والنحاة يعيدون استعمالها حين يتعلق الأمر بالتفكيك الملفوظ المركب.

- **التأنيث والتذكير:** في السياق نفسه نواصل في الأمثلة التي نتخذها كدليل لبيان حسن تفكيك القدامى الألفاظ المركبة إلى ألفاظ مفردة ،يقول ابن حاجب "المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا والمذكر بخلافه ،وعلامة التأنيث التاء والألف المقصورة والممدودة."[2]

معنى ذلك أنّ القدامى استطاعوا إبعاد هاته ثوابت التعبير المسماة عندهم تاءًا و ألفًا مقصورة وممدودة والموازنة بينها مقابلين بتماثل المضمون ،وفيه الاستبدال الذي راعوه من جانب نجاعة لتحقيق الوفاء للسان العربي ،لكن ما ألفيناه ولاحظناه على اللسانين أنهم وجهوا من الصعوبة والمشقة في ايجاد البديل على مستوى التعبير .هذا ما جعل القدامى "يتميزون في إدراك التغيرات الحاصلة على صعيد التعبير المولدة لثوابت المضمون ،فعلى مستوى مبحث الاعراب فصلوا بين تغير أواخر الكلم المفيد باختلاف العوامل عليها من تغير أواخر المبنيات ،وعلى مستوى التصريف فصلوا بين التغيرات التي تحصل في الكلمة لضروب من المعاني ،فالكلمة فيها من التغير الدّال على معنى :كالنقص ،القلب ،الابدال والنقل وغيرها ."[3]

بعدها انتقل عزّ الدّين مجدوب إلى ابن جنّي، الذي ميّز بين الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، بحيث رآه اختزل ممارسة القدماء في تفكيك الكلمة اسما كانت أو فعلا، فالدلالة اللفظية للفعل تتمثل في حروفه الأصول المرتبة تتعلق بالدلالة المعجمية، أمّا الدلالة الصناعية تندرج ضمنها معاني الصيغ وأوزانها.

[1] ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص332.

[2] نفسه، ص 332.

[3] ينظر: نفسه، ص356.

وبخصوص الدلالة المعنوية، نرى الكاتب يتساءل عن مرتبة هذه الدلالة بحث أنّ ابن جني وضعها في المرتبة الثالثة بعد الدلالة اللفظية والصناعية، وفي هذا يقول ابن جني: "اعلم أنّ كل واحد من هذه الدلائل مُعتدٌّ ومراعي، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، أقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال، في كل واحد منهما الدلة الثلاث

معنى ذلك أنّ النحاة أقاموا دراستهم النحوية في ما نسميه مبحثي الإعراب والتصريف على تضامن صعيدي الوظيفة السيميائية* .

* تضامن شكل التعبير وشكل المضمون.

ثانيا :مقاربة عزالدين مجدوب للنتاج اللّساني.

***1*/ تقييم النتاج المعرفي عند اللّسانيين العرب:**

في أولى مقاربتنا لعرض دقيق يتجسد في بيان الإطار المعرفي والتعليل لكل ما سبق ذكره في العمل البحثي، بودنا أن نبين انتماءات اللّسانين وتوجهاتهم ومنطلقهم، وكيف قيَّموا التراث النحوي صحيح أنّ ما قدموه يُؤخذ بعين الاعتبار والتقدير في ساحة البحث والمعرفة العلمية ،خاصة ما تعلق بالإرث النحوي وقراءته بمنظور حداثي لكن سنبين حسب منظور عزّ الدّين مجدوب بعض العيوب والتوجهات التي لاقيناها عند رواد البحث اللّساني في النحو بدءا من إبراهيم مصطفى إلى تمّام حسان ،بالنسبة لأول قضية بيناها التجريبية عيب مقاربة التراث النحوي لدى اللّسانين المحدثين .

إنّ المتأمل في المكانة التي احتلها النحو العربي يجدها مرموقة ومتميزة ،بخاصة مما توفر عليه من مؤلفات ومؤلفين، ذلك نجده حاضرا بقوة وبصيغة دائمة أكسبه من الاعتزاز به وحضوره الدائم في ذاكراتنا الجماعية والتوجيه الفعال له للعديد من السلوكات، قد شكل نقده مشغلا بارزا لدى ساحة المثقفين العرب واللّسانين المحدثين ضمن ما يرمون إليه اشكالية النهضة فقد كانت محاورتهم له بسيطة ،لكن توسعت آفاقهم له فلم يكتفوا بالجوانب الجزئية ،وإنما جميع جوانبه الاجرائية ومفاهيمه وأصوله"[1] . ذلك أنّ دعواهم كانت لغاية الاصلاح ،لذلك وجب التساؤل عن قيمة الاسس التي اعتمدوها ومعرفة مدى سلامتها.

وبخصوص قراءة التراث النحوي يقول عبد السلام مسدي: "لا غرابة أن تعدّ قراءة التراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب، إلا أنّ قراءة التراث منهج لا يعوزه التأسيس اللساني في حد ذاته؛ فكل قراءة ـ كما هو معلوم في اللسانيات العامة ـ هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها، وما التراث إلا موجود لغوي قائم الذات باعتباره كتلة من الدوال

[1] ينظر : عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص11 _12

المتواصفة وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده."[1]

هو بهذا يدعونا للاستفادة بمعطيات علم اللغة الحديث لفهم أكثر لخصائص تراثنا اللغوي

2/ مفهوم التجريبية :" Empirisme *هي صفة تكاد لا تكشف في ذاتها عن المقصود منها بدقة نظرا لدلالتها العامة المرتبطة في الاذهان بما هو اختباري ،حسي ملموس من جهة أو من جهة ثانية لارتباطها بما هو في تفكير علمي ، وبالمنهج التجريبي المتبع في العلم الحديث بصفة خاصة ،أما صاحب المنوال فقصد به قلة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث من المسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من نتائج."[2]

بمعنى أن اقامة الأبحاث ينبغي أن يكون منطلقها على أساس فيه من الشروط العلمية، والمنطلقات المتينة المبنية على صواب وهو ما لاقيناه بجانب نشأة النظرية العلمية وكيف تقبلها اللّغويين العرب وحاولوا الانطلاق منها وتمثلها .

بعد معرفة التجريبية التي قصدها عز الدين بقلة التنظير وعدم صحة المسلمات إلا أنّ هناك مقاربتين لهذا المظهر ،مظاهر التجريبية في مقاربة التراث التي تنتسب الى اللسانيات ومظاهر لا تنتسب إلى علم اللّسانيات .عد إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي من الذين لا ينتسبون إلى علم اللسانيات ،البداية تكون مع ابراهيم مصطفى فمظاهر التجريبية عنده في مستويين وهما شديدي الترابط:

3/ مظاهر التجريبية:

أ/ غياب تصور واضح للعلم: إنّ أخطاء نقد التراث النحوي تتعلق بنقطتين:

[1] عبد السلام مسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص12.

*هو ما يقابل مصطلح التجريبية الساذجة عند الفاسي الفهري،Naive Empirisme.

[2] ينظر :فدوى العذاري ،تجديد المنوال اللّساني ،ص159

أولا عدم تمييز الباحث بين مقتضيات البحوث النظرية والتطبيقية رغم ما يبدو بينهما من توافق الأنّهما متباينان "ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية ولا تتدخل غايتها وهواجسها ،ضمن وصياغة البحوث النظرية وترتيب استدلالها ونسق حجمها " [1]

إنّ تجليات الخلط بين البحث النظري والتطبيقي، أوقع النحو في الكثير من العيوب و ذلك لصعوبته وتململ الناشئة منه، نجد ما يتعلق بالمنهج وما يعرض في التدريس "لقد بُذل في تهوين النحو جهود مجيدة واصطنعت أصول التعليم اصطناعا بارعا، ليكون قريبا واضحا على أنّه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعه، فيسأل ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية."[2] ؛ بمعنى أن عدم الفصل بين طريقة التدريس ومقتضيات البحث اللغوي أوقع ابراهيم مصطفى في الخلط مع مساواته بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، كما أن كل ما استعصى وأفل فهمه لا ينبغي النظر فيه، بل يتوجب إيجاد البديل في طرائق التدريس عن طريق التسهيل والتبسيط، لذلك وجب "أن تكون المباشرة العلمية واتباع الباحث لاستقراء المعطيات التي يتّخذها موضوع علمه ضمن مرجع نظري قائم على جملة من الفرضيات، لها من محددات الصياغة النظرية العلمية، إن أهم نقطة هي المسلمات الماقبلية والذاتية تمثُّلها يعتبر عائقا أمام نشأة العلوم وتطورها."[3] ؛ خاصة أنّ إبراهيم مصطفى اعتبر نظام العوامل من الكلام والفلسفة فإنهم يطيلون "في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله، وهاته الشروط والأحكام عندهم هي فلسفة النحو وسر العربية."[4] ؛ لكن على الرغم ممّا قاله إبراهيم مصطفى إلا أنه يجهل قيمة نظام العوامل وما يؤديه من قيمة معرفية في ترتيب المادّة اللغوية ووصفها.

[1] ينظر :عزالدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص14

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص14.

[3] ينظر، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص16 . 17.

[4] ينظر، إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص30.

ب/ ضبابية تصور علم اللغة:

إنّ الإشكالية التي نشير إليها هي عدم التمييز بين اللسان والكلام؛ بمعنى ليس تمييزا ينبغي من ورائه الفصل خارج الممارسة العلمية، "فالتمييز المنهجي يتحدد مضمونه ويتغير محتواه حسب تقدم الباحث في اختصاصه، فلمّا كانت المقابلة بين اللسان والكلام تمثل الشكل النظري والإنجاز العيني، ذلك أنّ النحوي ينزع إلى دراسة الظاهرة المطردة ويهتم بها ومما اتهم به ابراهيم مصطفى النحاة، رفضهم لبعض الأساليب إخلاصا منهم لفلسفتهم، كما أنه طالب بالجمع بين دراسة الأساليب(علم المعاني) ونظرية الإعراب."[1]

النحاة القدامى استطاعوا أن يجعلوا دراستهم متجانسة وحدّدوها، فالذي نعيبه على صاحب إحياء النحو أنهم لم يراعيها ولم يقترح إطارا نظريا يسمح بإقامة هذا التناسق والانسجام أو حتى التَوَسَّم، هذا كله نرجعه إلى بعض الهواجس أو الدوافع التعليمية ؛ بمعنى متطلبات النهضة وايجاد البديل في طرائق التدريس ولا ينبغي الاكتفاء بما خلّفه القدماء، فجميع ما بُدِأ في حركة النهضة وما ظهر من مؤلفات، كان للتخفيف من النحو وثقله، "فتشكلت له هيئات رسمية كوزارة المعارف المصرية1928 كان إبراهيم مصطفى ضمنها، كما أنّ من أسباب التجريبية عند إبراهيم مصطفى المناخ اللساني، ذلك أن كتابه في مرحلة تأليفه تُكثِّفه اللسانيات بصيغة خفية."[2] ؛ وهو ما أمدته اللسانيات المقارنة به ولا يقتصر على العربية.

أمّا المظهر الثاني من التجريبية نجده عند مهدي المخزومي، الذي انطلق ممّا جاء به أستاذه إبراهيم مصطفى متَّصفا مثله بالتجريبية وامتاز بها، فكان له من التصورات فيما يشمل مجال العلم واللغة، خاصة على المستوى الأول لتصور العلم نجده خلط بين البحوث النظرية والتطبيقية، وبين الفرضيات المعتمدة والمسلمات الماقبلية، معتبرا نظام العوامل فلسفة مفروضة على الدراسة العربية ذلك أنّ المستساغ في هذا العرض المقاربات لا تنتمي للسانيات بمعناها العلمي الدقيق وإنّما "تحيل على

[1] ينظر، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص18 . 19.

[2] ينظر: نفسه، ص21 . 24.

أفكار وآراء لغوية مصدرها الغرب، مُثِّل لها بمصنف إبراهيم مصطفى (إحياء النحو1937م)، ومهدي المخزومي(في النحو العربي نقد وتوجيه)، أمّا المقاربة التي تنتمي إلى علم اللسانيات أحدثتها كتابات إبراهيم أنيس وتمّام حسان، فالأول يعتمد مقاربة لغوية تاريخية وعامة، بينما الثاني اعتمد مقاربة وصفية، ولم يكتفي صاحب المنوال بعرض عيوب مقاربة المحدثين لتراثهم فحسب وإنّما يُشخِص معوقات التجريبية اللسانية ما يعتري التعاطي معها في الثقافة العربية الحديثة لا سيما في قضايا التراث اللغوي العربي، في ضوئها من ضعف نظري."[1]

المفهوم من هذا القول، تقسيم مراحل التجريبية عند عزّ الدّين مجدوب انقسم إلى مرحلتين، قد مثلنا لها بالمقاربات التي لا تنتمي لعلم اللسانيات، أبرز ممثليها إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي أمّا المرحلة الثانية التي نُسِبت فيها التجريبية لعلم اللسانيات، هاته المرحلة جُعِل طابعها التقسيمي للأعلام على اتجاهين يتوافقان مع مجالين من مجالات الدراسة اللسانية، هما: الاتجاه التاريخي المقارن والاتجاه الوصفي.

الاتجاه التاريخي المقارن أبرز ممثليه إبراهيم أنيس، بالتحديد من خلال كتابه أسرار اللغة، فهو "يمثل نقلة نوعية في تناول التراث، لوعيه أنّ نقد التراث النحوي ينبغي أن يعتمد مستخلصات علم اللغة."[2] ، ففي مؤلفه هذا يجد تبلور مفهوم التجريبية واضحا في عدة مواضع، ذلك من خلال عدم تمييزه بين "الآنية والزمانية في تناوله لبعض القضايا ،كالخلط في تناول القياس بين اعتباره أداء قد يحكم عليه بالصحة والخطأ، وبين القياس باعتباره جانبا من جوانب التطور اللساني."[3] والخلط الثاني يتمثل في إعطائه الأولوية للوجهة الزمانية على الوجهة الآنية، وهذا ضمن قضية الإعراب حيث يقول: "بما أن الإعراب غير موجود في اللهجات العامية وغير موجود في الألسنة السامية الأخرى، بصفة واضحة ومقنعة، إذا فهو لم يكن موجودا في اللغة العربية الفصحى، وما وُجد منه في كتب النحو إنّما

[1] فدوى العذاري، تجديد المنوال اللساني، ص150.

[2] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص30.

[3] عز الدين مجدوب، نفسه، ص33.

هو اختلاق النحاة لأنهم خلطوا أثناء مدونتهم بين لهجات مختلفة."[1] ؛ لابد أن ننوه إلى أنّ هذا المفهوم عنده نابع من تصوره لعلم اللغة والتقعيد، كما توضح من هذا أنه يعزز مكانة اللهجات العامية على حساب اللغة الفصحى، هذا عن طريق توظيف مفهومه للسانيات على أنها تدرس اللسان البشري عامة.

وبخصوص الاتجاه الوصفي سيكون حديثنا عن تمام حسان، الذي يعد أبرز ممثل له، فالمتتبع لمؤلفاته يتبين له كيف حاول تمام المزج بين التراث والمعاصرة، من خلال مشروع يهدف إلى تقديم قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي ، وفق المنهج الوصفي وهو يصرح "أنّ المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر."[2]؛ وفي تقديم كتابه اللغة العربية معناها، يوضح الغاية التي يسعى إليها وهي "إلقاء ضوء جديد كاشف على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة."[3]

عز الدين مجدوب يصرح في كتابه المنوال النحوي العربي أنّ الضعف المركزي في أعمال تمام حسان، سببه عدم الانتفاع بالتمييز الابستمولوجي في النظرية العلمية بين الفرضيات والمنوالات، معتبره مواصلا لمدرسة التيسير لإبراهيم مصطفى ومن تبعه، " نجد انكاره لدور دي سوسير وبلومفيد في استقلالية اللسانيات فهو يعتبرها وحدة متجانسة ذات منهج وصفي واحد، كما أنّه نقد أسس النحو العربي من خلال كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ولم يحترم أسس التحليل الوصفي القائم في انطلاقه على معطيات لغوية ملموسة."[4]

إنّ الحديث في هذا المبحث، تجسّد في عرض المآخذ التي وقع فيها اللسانيين المحدثين، مع تبيان أهم العيوب التي اعترتهم وهي التجريبية، صحيح أنّها من المزالق التي وقعوا فيها لكن تبقى "في بعض

[1] ينظر، إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، ص215 . 2016.

[2] تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، ط4، 2004، ص13.

[3] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

[4] فدوى العذاري، تجديد المنوال اللساني، ص175.

الأحيان قدرا تاريخيا محتوما يتجاوز إرادة الأفراد رغما عنهم."[1] ، هذا لافتقارهم لتصور معرفي أثناء تعاملهم مع الدرس النحوي، ومحاولة تطبيق الخصائص اللسانية عليه بغض النظر على الاتجاهات اللسانية المنتمين إليها.

[1] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص358.

الخاتمة

بعد إتمام البحث وختام الدراسة نسجل أهم النتائج والوقفات في جهود الأستاذ عزّ الدّين مجدوب، الذي استطاع بفضل حذاقته وحنكته أن يدرس أهم كتابات اللغويين العرب، الذين تغنّوا باللسانيات وشعاراتها الداعية للتخلص من الإرث النحوي، فقد غاص في قراءتهم باستنطاقه لما كتب في هذا الشأن، فكتابه هذا يعد فريدا من نوعه وهذا راجع إلى:

– وقوفه على نظرية الغلوسيماتيك التي أعاد لها الروح في الثقافة اللسانية العربية بقراءته العلمية النظرية والتطبيقية في منجزه.

– دعوته للفصل المنهجي بين الفرضيات والمنوالات التي قال بها هيلمسليف، من أجل إعادة قراءة النحو.

– وجّه الاهتمام لإنجاز قراءة على قراءة اللسانيين الحداثيين للتراث النحوي العربي، ليكون بذلك نقدٌ للنقد، باعتبار أنّ هؤلاء اللسانيين المحدثين العرب أَهَمَّهُم تيسير النحو واصلاحه، والتخلص من قيوده المعيارية، وهو ما نادى به تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

– دعوة اللسانيين الحداثيين للتخلص من نظام العوامل واعتباره من الفلسفة كما دعا إليه عبد الرحمان أيوب وإبراهيم مصطفى.

– الطعن في القسمة الثلاثية وإعادة التقسيم لها، باقتراحهم بديلا لها.

– الإعراب قصة نسج النحاة خيوطها بمهارة وإحكام، والذي وصف الإعراب بالقصة هو إبراهيم أنيس.

– مؤاخذة اللسانيين للنحاة بأنهم لم يدرسوا الجملة وأنهم لم يفردوا لها بابا أو مؤلفات.

– سلك عزّ الدّين مجدوب منهج إعادة قراءة التراث النحوي العربي ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وبيّن سبق العرب في مجال مدارسة القضايا اللغوية، وبالتالي أصالة الفكر العربي وتميزه.

– حدد شروط الصياغة للنظرية العلمية باستخدامه لفرضيات هيلمسليف، التي يكون من خلالها الارتقاء من مستوى التحليل اللساني إلى مستوى عالي، لضبط المفاهيم والحصول على الخصائص المنهجية لقراءة أي منجز.

– يعد كتاب عز الدين مجدوب من الأعمال التي تندرج ضمن النقد اللساني، فقد تناول نِتاج اللسانيين المحدثين بالنقد والتحليل، ومقاربتهم للتراث النحوي العربي.

يمكن أن نقول – بحسب اطلاعنا– إنّه وضع آليات لقراءة التراث النحوي التي تعرض بصورة ضمنية غير صريحة:

–العودة إلى النصوص الأصلية وعدم الاكتفاء بما كتب من شروح وتعليقات مختصرة.

–الاستقلالية للفكر في النظر للتراث، يعني أن لا يكون هذا القارئ للتراث منحازا لاتجاه لساني معين أو لأية نظرية، فالبحث يجب أن يتّسم بالإبداع، ذلك أنّ أساس عدم اتفاق اللسانيين فيما بينهم في نقد النحاة لا يؤهلهم لإيجاد البديل عمّا خلّفه النّحاة، خاصة أنّ عدم السير على ضوابط تمنح لهم سلطة التغيير في هذا الإرث، على الرغم ممّا لاقته أبحاثهم وجهودهم التيسيرية رحابة ورواجا لدى ساحة المتعلّمين والمعلمين، قصد تذليل المنهج النحوي وتبسيط دراسته إلّا أنّنا لا نزال مواكبين لما خلّفه القدامى.

–ليس بإمكاننا تطبيق معطيات اللسانيات الحديثة على نظرية النحو العربي تطبيقا صارما، ذلك لاختلاف السياق الحضاري واختلاف الأدوات والمنهج، فكل حقبة علمية درست بما ينبغي ويتماشى معها.

–قيمة منجز وصف العرب للسانهم وثراء ما خلّفوه، بالإضافة إلى أنّ البحوث اللسانية هي مفاتيح جيّدة لقراءة التراث النحوي، لكن بما يتناسب من معطيات وشروط التنظير.

لذلك يبقى مجال البحث في هاته القضايا —التأصيل والحداثة– مفتوحا، لنعيد طرح التساؤل ما قيمة وما مدى قيمة تقابل اللسانيات باعتبارها علما حديثا مع قراءة المنجزات التراثية العربية.

قائمة المصادر والمراجع

❖القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

- **المصادر والمراجع:**

1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، 1978.

2) إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر، عمان، ط2، 2009م.

3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

4) أبي القاسم عبد الرحمان السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: أحمد عادل عبد الموجود، دار الكتب، بيروت، ط1، 1992م.

5) أبي علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، جامعة بغداد، ط2، 1982م.

6) أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م، ج5.

7) أحمد قدور، مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط1996،3.

8) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

9) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مج:2.

10) إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ج2.

11) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

12) تمّام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958م.

13) جمال الدين مُحَمَّد عبد الغني، شرح الأردبيلي للأنموذج في النحو، ،تح: حسني عبد الجليل يوسف.

14) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: مُحَمَّد حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

15) حافظ إسماعيلي علوي امُحَمَّد الملاخ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، بيروت، لبنان.

16) رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1414هـ/1994م.

17) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ج1.

18) الشريف الجرجاني، التعريفات، مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة،2004م، ج2.

19) شعبان عوض مُحَمَّد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة تونس، 1989م.

20) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7.

21) طيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، الأغواط، الجزائر، ط2، 2019.

22) عبد الحميد حسين، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط2، 1952.

23) عبد الرحمان حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ج2.

24) عبد السلام مسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986.

25) عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، 1يناير، 1966.

26) عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومُحَمَّد علي عبد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

27) عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1.

28) عزّ الدّين مجدوب، المنوال النحوي العربي-قراءة لسانية جديدة- دار مُحَمَّد علي الحامي، سوسة، تونس، ط1، 1999م.

29) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

30) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط6، 1997.

31) القاموس عربي- فرنسي، مكتب الدراسات والبحوث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ/ 2004م.

32) لويس هيلمسليف، مداخل لنظرية اللغة، تر: يوسف إسكندر، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات فكرية، بيروت، لبنان، ط1، 2018م.

33) المجلس الأعلى للغة العربية، القاموس الورقمي، للمصطلحات اللسانية، منشورات كليك، الجزائر، المحمدية، 2023.

34) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.

35) مُحَمَّد ابن عبيد الله ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرحه أبو فهر محمود شاكر، دار المدني، جدّة، ج1.

36) مُحَمَّد الشاطر أحمد مُحَمَّد، الموجز في نشأة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م.

37) مُحَمَّد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، 1995.

38) مُحَمَّد بن حسن الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: حسن بن مُحَمَّد الحفظي، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1993، ج1.

39) مُحَمَّد بن مكرم جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، ج3.

40) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء، القاهرة، مصر، 2007م.

41) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1985م/ 1406هـ.

- **المجلّات والمقالات:**

42) أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج:71، ج4.

43) جلول تهامي، مفهوم الوظيفية بين النحو واللسانيات، مجلة البحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي، آفلو، مج:20، ع:1.

44) جمال بلعربي، رولان بارت يقرأ هيلمسليف، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، مج:14، ع:1.

45) سليمان بوراس، ماذا قدّم تمام حسان للفكر اللغوي العربي؟ قراءة في بعض نظراته اللسانية، مجلة القارئ والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، جوان2020، ع:4.

46) سيّد عبد الخالق سيّد إسماعيل، القاعدة النحوية من منظور القدماء والمحدثين- أدلتها، شروطها، ضوابطها- بين التنظير والتطبيق، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، مصر،مج:36، ع:1.

47) طراد أنور، موقف عبد الرحمان أيوب من الدرس النحوي دراسة تحليلية نقدية، مجلة لغة-كلام، مختبر اللغة والتواصل المركزي الجامعي، غليزان، الجزائر، 2020، ج6، ع:2.

48) فاتح مرزوقي بن علي، نظرية النحو العربي في الدرس اللغوي من نحو منطق اللغة إلى منطق نحو التفكير، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، 2018، ع:5

49) فدوى العذاري، تجديد المنوال اللساني، بحوث محكمة مهداة إلى الأستاذ عز الدين مجدوب، 11-12 مارس 2020، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة، تونس.

50) عمار بوزيرة، قراءة لجورج طرابيشي لموقف حسن حنفي، مجلة تدفقات فلسفية، دورية دولية أكاديمية محكمة، الجزائر ، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2020/09/30.

51) مُحَمَّد صالح سلطان، النحو بين التأسيس واللسانيات، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العراق، ع:64، ج1.

52) معالي هاشم علي، اللسانيات والنحو العربي قراءة في نظرية نحو الكلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية،2018م، جامعة بغداد، مج:1، ع:55.

53) مها خير بك ناصر، فعالية التراث النحوي في الدراسات النحوية والنقدية المعاصرة، جامعة لبنان، بيروت، قسم اللغة العربية، مجلة تسليم، مج:8، ع:25.

-الرسائل والأطروحات:

54) أسامة كامل عارف جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية.

55) سعدون طه سرحان العجيلي، ظاهرة الإعراب في اللغة، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ/2006م.

فهرس الموضوعات

الفهرس

مقدمة:.....أ- ه

المدخل: الإطار الابستمولوجي للدراسة

أولا: التراث النحوي: 7

مفهوم النحو: ***8***

واضع النحو: ***10***

ثانيا: الدرس اللساني:..... 12

مفهوم اللسان: ***12***

اللسانيات: ***13***

علاقة النحو باللسانيات: ***14***

الفصل الأول: المنوال النحوي من منظور عز الدين مجدوب.

أولا: هيكل وبناء النحو العربي عند التراثيين. 17

البناء النحوي:.....17.

أطوار نشأة النحو: *18*

أقسام الكلم عند القدماء: ***21***

بناء القواعد النحوية: ***25***

ثانيا: النحو العربي من البناء إلى المنولة. 27

تعريف المنوال: ***27***

نظرية هيلمسليف اللسانية:..... 28

كيفية صياغة الفرضيات السوسيرية عند هيلمسليف: ***32***

عرض عيوب المناويل النحوية الأوروبية 33

الأسباب الداعية في اعتماد فرضيات هيلمسليف في تقييم المنوال النّحوي 34

المنوال النحوي من منظور اللسانيين الحداثيين: 35

فضل تقطيع النصوص يثبت تبلور منوال نحوي: 40

االفصل الثاني: المنوال النحوي والنظرية اللسانية.

أولا: المنوال النحوي في ضوء الدرس اللساني الحديث. 43

مفهوم النظرية: 43

تلقي الغلوسيماتيك في الفكر اللساني 46

نقد المحدثين لتقسيمات الكلم: 47

نقد عز الدين مجدوب لأقوال المحدثين: 54

1/الوظائف النحوية: 56

ماهية مصطلح الوظيفة: 56

الحجج الموجهة: 62

فحص الاعتراضات الابستمولوجية على نظام العوامل: 63

الرد على أقوال المحدثين: 64

2/الوحدات الدنيا الدّالة: 66

ثانيا :مقاربة عزالدين مجدوب للنتاج اللّساني. 69

تقييم النتاج اللساني عند العرب..... 69

مفهوم التجريبية..... 69

مظاهر التجريبية: 70

الخاتمة 76

قائمة المصادر والمراجع 79

فهرس الموضوعات 85

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف بالوصف والتحليل لما جاء به عزّ الدّين مجدوب في كتابه "المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة-" ومقاربته التي تتّسم بالجدّية والدّقة، من خلال استثمار مفاهيم نظرية الغلوسيماتيك لهيلمسليف، معيدا بها قراءة التراث النحوي العربي، كما تُبيّن دراستنا انتقادات اللسانين المحدثين حول النحو العربي ومحاولتهم للتجديد فيه، ذلك لتأثرهم بمقولات الدرس اللساني الحديث، مع بيان مزالقهم والأخطاء التي وقعوا فيها من خلال نعت عزّ الدّين مجدوب لهم بالتجريبية، وعدم وعيهم بالمنطلقات والمسلّمات التي ينطلقون منها من الفرضيات وصولا إلى بناء المنوالات.

الكلمات المفتاحية: المنوال – عزّ الدّين مجدوب –نظرية الغلوسيماتيك – التراث النحوي العربي –الفرضيات –التجريبية.

Abstract:

This study aims to describe and analyze what Ezzedine Majdoub stated in his book "The Arabic Grammatical Model –a new linguistic reading- and his approach which is characterized by seriousness and accuracy though his investment in the concepts of glossematic theory, in re-reading the Arab grammatical heritage, our study also present the criticisms of modern linguists about Arabic grammar and their attempt renew it, because they were influenced by the concepts of modern linguistic study. We explained their pitfalls and the mistakes they fell into by describing Ezzedine Majdoub them as experimentalists and their lack of awareness of the postulates from which they start, from hypotheses to constructing models.

Key words: Model - Ezzedine Majdoub – Glossematic Theory – The Arab Grammatical heritage – hypotheses – experimental.